

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٣٦ (الاستئناف ١)

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوي ثي جيانغ ..... (فيت نام)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ..... السيد لوكيانتييف

إندونيسيا ..... السيد مليانا

إيطاليا ..... السيد مانتوفاني

بلجيكا ..... السيد لامانس

بنما ..... السيد سويسكم

بور كينا فاسو ..... السيد سومدا

الجمهورية العربية الليبية ..... السيد الأخضر

جنوب أفريقيا ..... السيدة لازوراس

الصين ..... السيد لي كيكسن

فرنسا ..... السيد فيشي

كرواتيا ..... السيد سكراتشيش

كوستاريكا ..... السيدة فيلالوبوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيدة ستيل

الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد ديلورنتس

## جدول الأعمال

### الأطفال والتزاع المسلح

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لفيت نام لدى الأمم المتحدة (S/2008/442)

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2008/455)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

08-42814 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جنوب أفريقيا، يطلب فيها أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة ليلي هانيترا رانسيفاندرهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يُقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، لتمكين المجلس من تأدية عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان وجيز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

**السيدة جاهان** (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه القضية الهامة التي تمثل إحدى قضايا الساعة.

لقد ظلت هذه القضية مدرجة في جدول أعمال المجلس لفترة طويلة. ونخطط علما بآخر تقرير قطري للأمين العام عن الأطفال والتزاعات المسلحة والتقارير السنوي للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة. ومن دواعي التشجيع أن أسفرت مشاركة مجلس الأمن المستمرة والجهود التي يبذلها فريقه العامل عن إحراز بعض النتائج الملموسة وأن هناك نتائج إيجابية جد كثيرة هي الآن في طور التنفيذ. ونلاحظ، في هذا السياق، بأن بعض البلدان والأطراف في الصراعات قد امتثلت للتوصيات.

ومع إعرابنا عن التقدير لأنشطة الفريق العامل، نود أن نرى المناقشات بشأن أساليب عمله والقضايا الإجرائية وقد اكتملت على جناح السرعة كي يتسنى للفريق العامل

أن يكرس جهوده على النحو الأوفى لتنفيذ أنشطته التي خُول بها. ونشيد بصفة خاصة بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على ما تبذله من جهود مخلصه لدعم قضية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ولقد تأثرت، في رحلة ميدانية قمت بها مؤخرا إلى بلد خارج من مرحلة صراع، بما تكشف على نحو مثير للصدمة عن حالات تجنيد الأطفال طوعا أو قسرا كجنود في الصراع. وشعرت بصدمة بعد سماع قصة عن طفل يبلغ من العمر تسع سنوات، أصم وأبكم بصورة كلية، كان يستخدم لعبته للإرهاب - وهي في هذه الحالة، مدفعا رشاشا محملا بالذخيرة - لإشباع الرغبة المثيرة في القتل. ما هو الدافع وراء هذه الأعمال؟ هذا هو ما ينبغي أن نفكر فيه. ويتعين علينا أن نتوصل إلى حلول.

ومع أن الكثير من الأطفال الجنود ينخرطون قسرا في القتال، غالبا ما يُعزى الدافع إلى إدخال الأطفال إلى الصراعات المسلحة إلى الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة. وفي هذا السياق، وحسبما تأكد أيضا في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا، تضحى معالجة هذه القضية من منظور التنمية وسيلة فعالة لمعالجة المشكلة بطريقة أكثر استدامة. وفي حين ينبغي أن يكون نهج التنمية هذا نهجا شاملا، ينبغي التركيز بصفة خاصة على معالجة الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة من منظور صحيح.

وثمة حاجة أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لضعف حالة الأطفال في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وكما يتسنى استدامة السلام، لا بد من إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم على نحو أكثر فعالية. ولن يكتب النجاح لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل إلا بتقديم حوافز ملائمة للأطفال المقاتلين تحفزهم على العودة إلى الحياة الطبيعية. وتقتضي إعادة الإدماج غرس قيم اجتماعية معينة

كبيراً. ولا بد أن نحاول معالجة هذه القضايا بطريقة أكثر حسماً.

إن الأطفال من بين الضحايا الرئيسيين وأضعفهم في جميع الحروب والصراعات المدنية. وتسفر الصراعات المسلحة عن نتائج مروعة تؤثر على نمو الأطفال وعلى سلام واستقرار الأجيال القادمة.

ولن نُحرز تدابير التخفيف إلا نجاحاً محدوداً ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية للوقاية من الصراعات. وينبغي لنا نحن، في المجتمع الدولي أن نعمل معاً يداً بيد من أجل تحقيق هذه الغاية، وفي هذا الصدد تقع على المجلس مسؤولية خاصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

**السيد بوتاغيرا** (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سعادة الرئيس على إعطائي الكلمة. واسمحوا لي أن أهنئكم برئاستكم هذه الجلسة.

إن أوغندا مناصر نشط لتحديد الأسباب التي تحمل الأطفال القصر على المضي على درب القوات المسلحة، بغية إيجاد حل مستدام للمشكلة. لقد سارعنا بالإشارة إلى أنه بالرغم من عدم إضفاء الطابع المؤسسي على تجنيد الأطفال في جيشنا، لم نتجاهل حقيقة أن بعض الأطفال نجحوا، بسبب انهيار القيم المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في التحايل على النظام، وذلك بتقديم معلومات زائفة عن أعمارهم لكي يتم تجنيدهم. وفي معظم الحالات، أدى الفقر المدقع في هذه المناطق إلى قيام الوالدين بتوظيف أطفالهم في القوات المسلحة وذلك بالمبالغة في أعمارهم لذلك الغرض.

في نفوس الأطفال العائدين فضلاً عن هئيتهم نفسياً واجتماعياً وإيديولوجياً. وتنطوي إعادة التأهيل على توفير الحماية والرفاهية للأطفال.

وينبغي تكميل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في هذا السياق بالمساعدات الدولية، بما في ذلك حشد الموارد. وينبغي أن تُبقي لجنة بناء السلام قضايا إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم مدرجة بصورة دائمة في جدول أعمالها عند النظر في أي تشكيل لبلد محدد. إن تشاطر أفضل ممارسات البلدان مفيد في صياغة استراتيجيات فعالة لإعادة الإدماج.

ويمكن اعتبار المساهمة التي قدمها حتى الآن مستشارو حماية الأطفال في تسع بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية تقدماً هاماً. ونود أن نرى إدماج هذه النهج دون إبطاء في البعثات الأخرى الموجودة حالياً.

وبمستطاع الأمم المتحدة أن تستكشف إمكانية مساعدة الحكومات الوطنية في تعبئة حركة اجتماعية في البلدان التي تمزقها الصراعات والبلدان المعرضة للصراعات لتطوير مقاومة اجتماعية وأخلاقية ضد إدخال الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومن المسائل الموثقة جيداً أن الأطفال هم أكثر من يعانون من أنظمة الجزاءات غير المنظمة. وعلى المجلس واجب ضمان عدم تأثير الجزاءات على الأبرياء. ويجب أيضاً معالجة قضايا الأطفال الواقعين تحت نير الاحتلال الأجنبي معالجة ملائمة. وينبغي أن توضع أحكام خاصة بالفتيات، المعرضات بصفة خاصة للاستغلال الجنسي والعنف الجنسي.

وبالرغم من استجابة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ما زال الوضع العام للأطفال في حالات الصراعات المسلحة مسألة مثيرة لقلق بالغ. وما زال ضمان امتثال الأطراف الفاعلة غير التابعة لدولة ما والمجموعات المسلحة يمثل تحدياً

فيها إدراج قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدة الدفاع المحلي في المرفق الثاني لهذا القرار.

وبالنسبة لنظام الجزاءات أو العقوبات، إذا أريد لنا أن نصدق أن الدافع وراء الإجراءات العقابية ضد الدول المتهممة بتجنيد الأطفال في القوات المسلحة هو بالفعل مساعدة الأطفال، فقد يتعين في رأيي حينئذ اتباع نهج مختلف. إن تبشيع صورة بلدان وإدانة دول أعضاء، وحتى ولو كان الهدف من ذلك إنهاء الإفلات من العقاب، لن يؤدي إلا إلى تأخير وربما عرقلة ما نراها لولا ذلك مبادرة نبيلة.

وترى أوغندا أن أسرع السبل وأكثرها استدامة لحل مشكلة لا يكون من خلال التركيز على العقاب بل يكون عن طريق إشراك الأطراف المعنية في حوار. الجزاءات لا تعاقب سوى أشد الفئات ضعفا في المجتمع، وكما سيُظهر التاريخ ذلك، ولن تؤدي إلا إلى تشدد عزيمة الدولة المتهممة.

في الختام، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة لم يتم تحديد أسبابها الجذرية أو سياقها أو يتم تجاهل هذه الأسباب والسياق عند الإشارة إليها. فقضايا مثل الفقر والافتقار إلى المهارات المهنية أو حتى الغياب التام لنظم تسجيل المواليد في مناطق الصراع هي أمور خطيرة جدا بحيث يجب عدم تنحيها جانبا. وأود أنؤكد مجددا أن أوغندا تظل ملتزمة بحماية أطفال العالم المتضررين من الصراعات المسلحة، وضمان احترام القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

#### السيدة إيلون شاهاار (إسرائيل) (تكلمت

بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القديرة للمجلس هذا الشهر وأن أشكركم على إجراء هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيدة كوماراسوامي والسيد مولي والسيدة فينيما والسيدة هانت

وهذه قضية سلمت بها، في نهاية الأمر، فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ مثلما سلم بها الأمين العام في تقريره السابع عن الصراعات المسلحة المقدم إلى مجلس الأمن.

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بنية وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي بأسره من العقاب والمساهمة في منع تلك الجرائم. ولقد أخذت الأطراف في نظام روما الأساسي في اعتبارها أيضا الملايين من الأطفال، والنساء والرجال الذين هم ضحايا أعمال عدوانية لا يمكن تصورها، وأصاب ضحية البشرية بصدمة شديدة. وتسلم المادة ٦ (هـ) من النظام الأساسي بأن نقل الأطفال قسرا من مجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية إلى مجموعة أخرى بنية تدمير المجموعة الأولى. يشكل حرب إبادة جماعية. وتولي أوغندا أكبر قدر من التقدير لولاية المحكمة الجنائية الدولية لمحاربة الإفلات من العقاب. ومع أخذ هذه المسألة في الحسبان كانت أوغندا أول بلد يقدم إحالة إلى المحكمة.

واستلهاما لروح التعاون ذاتها، شاركت الحكومة الأوغندية في شتى المبادرات مع مكتب المثة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة لوضع نهاية لهذه الممارسة حيثما وجدت وضمان حذف قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية - التي حُلَّت الآن - من المرفق الثاني للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم أن الحكومة الأوغندية وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا قد تعهدا بالبداة بإجراء مفاوضات لتسوية بعض العقوبات التي تحول دون وضع الصيغة النهائية لخطة العمل. وسيكتمل هذا قريبا.

ونحن نعتقد أنه فيما يتعلق بالتعاون الحكومي فقد أبدت أوغندا روحا من الشراكة لا يمكن إنكارها في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبغض النظر عن الظروف التي تم

الأخيرة في جميع أنحاء العالم وعملها من أجل زيادة الوعي بهذه المسألة.

ورغم التقدم الواضح إلا أن الدروس المستفادة من البرامج السابقة لزرع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال لا يتم تطبيقها على الصراعات المسلحة كما ينبغي. فلا يزال تجاهل الجنود الأطفال مستمرا أو لا تُتاح لهم إمكانية الاستفادة الرسمية من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والآلاف من الجنود العائدين لا يتلقون المساعدة على التسريح. ويفتقر إعادة الإدماج الطويل الأجل إلى التمويل بشدة، ويتم إهمال الفتيات بشكل خاص وبصورة روتينية، وذلك رغم مشاركتهم في الصراعات بصفتهن مقاتلات أو إخضاعهن للعنف الجنسي الشديد.

في الوقت نفسه، هناك إنجازات ملحوظة في حماية الأطفال، ومن بينها ضمن أمور أخرى المنجزات التي تحققت من خلال قرارات مجلس الأمن التي أشرت إليها والعمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية. ولقد أصدرت هذه المحكمة أوامر اعتقال على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تشمل التجنيد القسري للأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية. وبالمثل، كان قرار المحكمة الخاصة لسيراليون بشأن برنما وكامارا وكانو يمثل المرة الأولى التي تستشهد فيها محكمة جنائية دولية بجريمة تجنيد الأطفال الجنود.

إن آفة الإرهاب العالمي تعني أن المدنيين اليوم معرضون بشكل متزايد للأذى والتهديد، وذلك من الهجمات العشوائية والمستهدفة على السواء. وقد أصبح الأطفال أيضا في أحيان كثيرة موضع اهتمام الإرهابيين لأغراض التجنيد والتحريض على العنف والاستخدام كدروع بشرية.

على بيانهم المفيدة، والأهم من ذلك على التزامهم وتفانيهم في العمل الذي قاموا به بشأن هذه المسألة قبل جلسة اليوم. وكما ذكر آخرون، نود أيضا أن نثني على الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، تحت القيادة القديرة لممثل فرنسا، وذلك على العمل الهام الذي يقوم به.

إن الأطفال هم أولى الضحايا في العديد من حالات الصراع المسلح. إنهم أهداف للصراعات، وهم على نحو متزايد أدواتها. ورغم تركيز الأمم المتحدة على قضية الأطفال والصراع المسلح منذ تقرير غراسا ماشيل لعام ١٩٩٣، والذي أعقبه قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) وقرارات أخرى كثيرة، لا يزال الأطفال يشاركون في الصراعات المسلحة بصفتهم جنوداً، مع وجود زيادة مفرقة في قضايا العنف الجنسي وثقافة الإفلات من العقاب.

وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في الشهر الماضي، والذي أقر بتعرض الأطفال في الصراعات المسلحة للاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي. وتولي إسرائيل من جانبها أهمية كبرى لحماية الأطفال من العنف والصراع المسلح، وكما اتضح ذلك في توقيعها على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن الصراعات المسلحة. ونحن في الواقع نحافظ على نظام شامل للقوانين التي تحمي حقوق الطفل في جميع المجالات، ونولي أيضا اهتماما كبيرا لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة من خلال منظماتنا غير الحكومية وشبكاتنا الدعوية العديدة.

ومنذ تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ونحن نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لتعزيز الحوار البناء بشأن هذه المسألة. ولقد تابع وفد بلادي بشكل وثيق أسفار الممثلة الخاصة في الآونة

وهو في منطقتنا تهديد للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وحيث يوجد عدد كبير من الأطفال الجنود داخل صفوف الجماعات المسلحة فإن المبادرات القائمة لا تؤثر إلا تأثيراً محدوداً في حماية الأطفال من التجنيد والاستخدام في الصراعات. وبحكم طبيعة الجماعات المسلحة والإرهابية فإنها ترفض الضغط والإقناع لوضع حد لهذه الممارسات. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يدعو إلى استراتيجيات محددة السياق وأكثر تطوراً للتصدي لممارسة إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

لقد أثار وفد بلادي في مناسبات سابقة مسألة التلقين العقائدي والتحريض على العنف، للشباب والأطفال على وجه الخصوص. وفي الواقع، في حين نميل نحن إلى تركيز طاقاتنا في المقام الأول على تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية، يحتاج الأطفال إلى الحماية من جميع جوانب الصراع المسلح، بما في ذلك المحاولات المبرمجة لغسل أدمغتهم. في الأشهر الأخيرة وقبل ذلك، قام تلفزيون الأقصى التابع لحركة حماس بدعوة الأطفال مراراً وتكراراً إلى تشكيل دروع بشرية والقيام بالاعتداءات والعنف ضد إسرائيل. وبالمثل، فإن معسكرات حماس الصيفية هي معروفة بتلقين الأطفال بالدعاية والكراهية والعنف.

ولكي يحقق المجتمع الدولي نتائج حقيقية في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة من خلال استخدام نهج التنمية، ضمن أمور أخرى، يجب علينا أن نتصدى وبشكل كلي للظروف التي تعزز وتشجع العنف في المجتمع. ولا بد أن يكون هذا التزاماً مشتركاً من جانب جميع الدول والأطراف والشعوب. وكما قال نيلسون مانديلا ذات يوم،

”لا أحد يولد كارها لشخص آخر بسبب لون بشرته أو دينه أو خلفيته. الكراهية والتعصب

وفي منطقتنا، رغم ”حالة التهذئة“، لا يزال الإرهابيون الفلسطينيون في قطاع غزة يطلقون الصواريخ بشكل عشوائي على المدن الإسرائيلية في المنطقة الجنوبية المتاخمة، بما في ذلك سديروت، مما يعرض للخطر الأطفال على وجه الخصوص. ففي سديروت، يعاني ما يصل إلى ٩٤ في المائة من الأطفال من الاضطرابات النفسية التي تعقب الصدمات. ولا تقل الآثار النفسية ضراوة عن الجروح الجسدية. في الواقع، وحتى الشهر الماضي، وصلت وتيرة الهجمات الصاروخية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى هجوم واحد في المتوسط لكل ثلاث ساعات.

والمدنيون الإسرائيليون ليسوا ضحايا الهجمات العشوائية فحسب بل هم بالمثل مستهدفون من الإرهابيين. ففي آذار/مارس ٢٠٠٨ اقتحم إرهابي فلسطيني مدرسة يهودية في القدس وقتل ثمانية فتيان بدم بارد. يجب على مجلس الأمن أن يدين بشكل لا لبس فيه ودون قيد أو شرط مثل هذه الهجمات الإرهابية ويجب أن يدعو إلى إنهاء العنف ضد المدنيين الإسرائيليين وإنهاء الإفلات من العقاب لمن يرتكبون أعمالاً إرهابية.

هؤلاء الإرهابيون لا يكتفون بأهاليهم أو لا يبدون حتى قلقهم عليهم. ففي الشهر الماضي، في ١٢ حزيران/يونيه، أفادت وسائل الإعلام الفلسطينية بأن إرهابيين قد فجروا قنبلة بطريق الخطأ في مصنع أسلحة موجود في مبنى سكني في بيت لاهيا. وقد قُتل عشرة فلسطينيين في ذلك الانفجار وجرح عشرات، من بينهم العديد من الأطفال، بمن فيهم ابنة مالك المبنى السكني البالغة من العمر أربعة أشهر. إن حماس تعمل منذ فترة طويلة في المناطق المدنية، وهي تستخدم المدنيين كدروع، وقد استولت على المدارس ودور العبادة لصنع الأسلحة ولتخطيط وتنفيذ الهجمات. وكما تبين الأدلة، يشكل الإرهاب تهديداً خطيراً لجميع الأطفال -

ضحايا العنف الجنسي في صفوف الأطفال تصل إلى ٦٠ في المائة في مناطق الصراع المسلح المختلفة، والعنف الجنسي - ولا سيما الاغتصاب - يستخدم بصورة متعمدة لأغراض سياسية وعسكرية في بعض مناطق الصراعات.

وما لم يتصد المجتمع الدولي - ومجلس الأمن بالتحديد، الهيئة القادرة على اتخاذ تدابير قوية، بتصميم شديد للرد على هذه الانتهاكات، فإن الحالة لا يمكن أن تتحسن. وفي ذلك الصدد، فإن اتخاذ قرار مجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح هو تطور إيجابي جدا.

وينبغي توسيع نطاق آلية الرصد المتضمنة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ليشمل العنف الجنسي كمنبه لإدراج أسماء أطراف في المرافق الملحقمة بتقرير الأمين العام. لذلك رحبت العديد من الوفود باعتماد البيان الرئاسي في شهر شباط/فبراير الماضي والذي بين استعداد مجلس الأمن لاستعراض أحكام القرار ذات الصلة ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ونتوقع أن تظهر النتيجة قريبا في شكل قرار جديد.

إن إنهاء الإفلات من العقاب عنصر هام جدا في التصدي لأي نوع من أنواع العنف. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للأطراف المنخرطة في صراع مسلح والمرتكبين الفرديين. وللقيام بذلك يتعين على مجلس الأمن أن يحيل الأشخاص الذين ينتهكون حقوق الأطفال بصورة منتظمة وسادة بينما يولي كل اهتمامه لتطوير آليات العدالة الوطنية.

إن التنفيذ الفعال للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) جزء أيضا من العمل الهام الذي يقوم به حاليا الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وينظر فيه مجلس الأمن نفسه. فالدور الذي يقوم به الفريق العامل يمكن له أن يتعزز أكثر

يتعين اكتسابهما، وإذا كان من الممكن اكتسابهما فمن الممكن أيضا اكتساب المحبة والتسامح، اللذين هما أكثر طبيعية لقلب الإنسان. وكنت حتى في أحلك الأوقات أرى بارقات ساطعة للإنسانية، والتي كانت تطمئنني بأن الخير لدى البشر هو الشعلة التي لا يمكن أن تسقط أبداً.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم (كوريا) (تكلم بالانكليزية):** أود في البداية أن أعرب عن تقديري للعمل الذي يقوم به مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة من أجل إنهاء الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الصراعات المسلحة. إن وفدي يود أيضا أن يشيد بالتمثلة الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة على تفانيها في التخفيف من محنة الأطفال في الصراعات المسلحة ومن ثم إيجاد حل نهائي لهذه المحنة.

وفي بيان لرئيس مجلس الأمن اعتمد في شهر شباط/فبراير من هذا العام (S/PRST/2008/6) شدد على أهمية وصول المساعدة الإنسانية والسلع بصورة آمنة ومن دون إعاقة للعاملين في الشؤون الإنسانية وإيصال المساعدة الإنسانية لجميع الأطفال المتأثرين بالصراع. ويعرب البيان أيضا عن القلق إزاء الاستخدام الواسع النطاق والمنتظم للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، لا سيما منهم الفتيات في حالات النزاع المسلح.

إن انتشار العنف الجنسي في الصراعات المسلحة قد أصبح مروعا. وقد أبرز تقرير الأمين العام حقيقة أن البنات، وأحيانا الأولاد، يكونون أهدافا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع، بما في ذلك الاغتصاب، خلال الصراعات المسلحة. ومما يبعث على الجزع أن نسبة

الحكومية والجهات الفاعلة الإنمائية. وهذا يصدق بوجه خاصة على الميدان؛ كذلك مما هو على جانب كبير من الأهمية البرامج القائمة في المجتمع ومشاركة ومساهمة المنظمات غير الحكومية.

إن المناقشة المفتوحة لهذا اليوم بشأن الأطفال والصراعات المسلحة يجب أن تساهم مساهمة كبيرة في مداولات مجلس الأمن، كما فعلت آخر مناقشة بشأن الموضوع. وتطلع جمهورية كوريا قدما إلى صدور مشروع قرار جديد يعضي قدما بأهم عملية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد بفانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، نتوجه بمجزيل الشكر إليكم وإلى وفد فييت نام الذي يترأس المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونتشاطر رغبة المتكلمين الآخرين في الإعراب عن آرائنا أمام المجلس لأن مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة ما برحت تحتل مكان الأولوية في سياستنا الخارجية وبخاصة التزامنا داخل الأمم المتحدة. ونتفهم نصيحتكم وسوف نتبعها حيث سنقدم موجزا مختصرا للنص الذي يجري توزيعه حاليا.

لقد وجهتم الدعوة لنا يا سيدي للإعراب عن آرائنا بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي العمل على نحو أفضل من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات. والنمسا تقر تماما بضرورة النظر في السبب الجذري للصراع بغية إيجاد حلول مستدامة. وأعتقد أننا نقر جميعا بأن مداخلتنا يجب أن تكون شاملة وفعالة.

ونقر أيضا بأن هناك حاجة ملحة إلى تحسين الدعم والحماية المقدمين إلى الأطفال. والدمج الفعال للأطفال

إذا ما اتخذت تدابير محددة كتقديم توصية إلى مجلس الأمن لاتخاذ تدابير مستهدفة، فضلا عن رصد تنفيذها.

إن جهات فاعلة مهمة أخذت تبرز حاليا في مجال بحث مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية - ومستشارو حماية الأطفال بوجه الخصوص - مشمولون في القائمة. ويعتقد وفدي أن جهودهم هامة جدا ليس فقط للتنفيذ الكامل لآلية الرصد والإبلاغ ولكن أيضا للوقاية الفعالة من العنف وتحقيق قدر أكبر من الحماية الشاملة للأطفال.

وفي هذا الصدد ينبغي لمجلس الأمن والأمين العام أن يبعثا برسالة قوية إلى رئيس كل بعثة في الميدان لتوفير قيادة متينة. وفوق ذلك كله يتعين على كل حكومة وطنية أن تضطلع بمسؤوليتها وفي الوقت المناسب عن حماية أطفالها. وفي هذا الصدد ينبغي توفير المساعدة الفنية والمالية من أجل بناء القدرات وينبغي للحكومات أن تتعاون تعاونًا كاملاً مع مجلس الأمن في إعداد خطط العمل وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء آلية عدالة فعالة وشفافة.

وأخيرا يود وفدي أن يناقش نهج التنمية كما تم التشديد عليه في الورقة المفاهيمية. ونتفق تماما مع حاجة المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجية أوسع من أجل حماية الأطفال من منظور الوقاية والتنمية. وإذا ما أردنا أن نتصدى بفعالية للمسألة المعقدة المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة وإنهاء استعمال العنف والاضطلاع بعمليات الإنعاش وإعادة الدمج وحماية الأطفال على الأجل الطويل فإن ذلك يتطلب التعاون الكامل من جانب جميع الجهات المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن؛ ومكتب الأمين العام؛ وعمليات حفظ السلام؛ والبعثات السياسية؛ ولجنة بناء السلام؛ والوكالات العاملة في المجال الإنساني مثل اليونيسيف ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير



انتهاك حقوق الأطفال تبعث على القلق المتزايد. وقد أثرنا هذا الشاغل في المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع التي عقدت في شهر شباط/فبراير الماضي، ونرى أنه يتعين علينا أن نفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

إن هذه الحالة تتطلب المزيد من العمل من جانب مجلس الأمن لتعزيز حكم القانون لإنهاء الإفلات من العقاب. ونؤيد نداء الأمين العام بشأن استغلال سلسلة التدابير والأدوات المتاحة للمجلس استغلالا كاملا. ونهيب بمجلس الأمن والدول الأعضاء أن تستخدم آليات المساءلة استخداما كاملا، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية لتقديم مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال للعدالة.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى التقرير النهائي للمبادرة النمساوية بشأن مجلس الأمن وحكم القانون المتضمن ١٧ توصية محددة عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تعزيز حكم القانون في سائر مجالات العمل. والتقرير صدر مؤخرا بوصفه وثيقة الأمم المتحدة (S/2008/270)، وهي متوفرة بجميع اللغات الرسمية.

وتؤيد النمسا أيضا توصية الأمين العام بإعطاء نفس القدر من الأهمية لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وكخطوة أولى ينبغي إدخال جريمة الاغتصاب والعنف الجنسي الجسيم كعنصر إضافي لتنبيه آلية الرصد والإبلاغ. لقد بينا بالاشتراك مع العديد من المتكلمين الأسباب الداعية لذلك المنهج. وهذه الأسباب اكتسبت المزيد من الزخم في الوقت الذي اتُخذ فيه القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي خلال الصراع المسلح وبعد انتهائه.

ومن هنا تعتقد النمسا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يمضي قدما في عزمه على زيادة تعزيز إطار العمل من أجل

المرتبطتين بالمجموعات المسلحة مسألة تكتسي أهمية خاصة. لذلك لا بد من أن تتضمن حالة الأطفال بصورة منتظمة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ولا بد من أن تولى أهمية خاصة للاحتياجات المحددة والقدرات المتعلقة بالفتيات. والحكومة النمساوية ملتزمة بتعزيز مساهمتها في الجهود الرامية إلى دعم الأطفال المتأثرين، وكما يعلم الأعضاء فإننا ندعم عددا من المشاريع التي ينفذها شركاء الأمم المتحدة ومشاريع على الصعيد الثنائي.

إن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة ليست شاغلا إنسانيا، فحسب، بل إنها أيضا مسألة هامة تتعلق بالسلم والأمن. لذلك يجب أن تؤخذ حماية الأطفال بصورة منتظمة في اتفاقات السلام وفي ولايات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والبعثات السياسية. وترحب النمسا بزيادة وزع المستشارين في مجال حماية الأطفال على مر السنوات القليلة الماضية. كذلك نؤيد بقوة الجهود الجارية في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تطوير ممارسات ودليل إرشادي للمستشارين في عملهم.

وفي الواقع أن مجلس الأمن يقوم بدور هام في توفير الحماية الفعالة للأطفال في حالات الصراع. ونود أن نهنئ الفريق العامل بقيادة فرنسا على عمله الرائع الموثق في التقرير السنوي المعروض على المجلس. وعلى مر الشهور الستة الماضية صرفنا الكثير من الوقت والطاقة على المسائل الإجرائية. لذلك نأمل بأن يكون بوسع الفريق العامل أن يعود الآن إلى التركيز أكثر على التدابير الفعالة لحماية الأطفال. ويلزم توفير المزيد من الموارد لجميع الجهات الفاعلة المعنية.

وتود النمسا أن تحض المجلس على ضمان احترام قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) واحترام جميع قراراته السابقة بشأن هذه المسألة. وحقيقة وجود قائمة طويلة بأسماء الساديين في

ومع ذلك لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجهنا. وعلاوة على ذلك لا يجب أن نتجاهل أهمية إعادة الدمج المستدام في المجتمع والأسرة حيث يلعب التعليم في ذلك دورا حاسما بوصفه عنصرا من عناصر السلم. ولا بد من بذل جهود أكبر لضمان الحق في التعليم وفي الحالات الطارئة. في حالات الصراع المسلح ما برح التعليم موضع تجاهل. وبغية تحقيق هدف التعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نولي اهتماما أكثر إلى حقيقة أن التعليم حاليا ليس جزءا من الاستجابة الطارئة. وفي الوقت الحالي فإن ثلثي أطفال العالم غير منتظمين في صفوف الدراسة ويعيشون في بلدان متأثرة بالصراع.

وعلاوة على تلك المساعي والتحديات التي نواجهها، فإذا ما أردنا حقاً أن نضع حدا لمشاركة الأطفال في الصراع المسلح، علينا أن نتناول المسألة من أساسها، أي الصراع نفسه. واتفق مع ما قاله العديد من الوفود ورئيس مجلس الأمن في بيانه الذي أصدره في شهر شباط/فبراير والذي شدد فيه على الحاجة إلى وضع استراتيجية للوقاية واسعة المدى تهدف إلى إحراز تنمية مستدامة واستئصال شأفة الفقر.

إن ما هو مطلوب السعي على جناح السرعة إلى إيجاد بديل للرأسمالية الجائحة التي تفاقم الصراعات ليحني الفوائد الاقتصادية مصنعو الأسلحة أو الذين يستخرجون الموارد الطبيعية، وهم في نهاية المطاف أكبر المستفيدين من المعاناة والموت اللذين يتسبب بهما الصراع المسلح.

وأخيراً، يود وفدي أن يحض جميع الأطراف المهمة بالاستمرار في تعزيز الحوار البناء مع أطراف النزاع مما يحقق فوائد ملموسة للفتيان والفتيات المتأثرين بالصراع المسلح.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

حماية الأطفال باستعراض الأحكام ذات الصلة لقراراته وأخذ المبادرة بالعمل على قرار جديد لزيادة فعالية إجراءاته.

إن مستقبل أطفالنا يتوقف على ردنا على التحديات الماثلة أمامنا اليوم. وسوف تواصل النمسا العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين لتحسين حالة الأطفال والمتأثرين منهم بالصراعات المسلحة بوجه الخصوص.

وفي الختام أود أن أشيد بالمثلثة الخاصة للأمين العام المعنية بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة لما تقوم به من أنشطة ولتكريسها وانهماكها في العمل وللمساعي العديدة التي تقوم بها للتخفيف من محنة الأطفال في الصراعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

**السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):** يود وفد نيكاراغوا أن يتوجه بالشكر إلى فييت نام على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. ويعتبر وفد نيكاراغوا هذه المناقشة في مجلس الأمن فرصة جديدة لاستعراض الانتباه للشعر المأساوي الذي يستبد بمئات الآلاف من الأطفال الذين يعيشون حالات من الصراع المسلح في جميع أرجاء العالم ويحرمهم من الحياة الأسرية ومن طفولتهم وتعليمهم وفوق ذلك كله صحتهم، وفي معظم الحالات يحرمهم من فرصتهم في العيش.

وعلى مر السنوات القليلة الماضية ما برحت هناك مناقشة بشأن الموضوع والتقدم الملموس المسلّم به، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وإنشاء آلية الرصد والإبلاغ واعتماد التزامات وخطط العمل من جانب البلدان المتأثرة بالصراعات المسلحة.

ومع ذلك، فإن واحدا فقط من الانتهاكات الستة الخطيرة - تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا - يفضي حاليا إلى إدراج البلدان في المرفقين الواردين في تقرير الأمين العام. لذلك نكرر ندائنا لمعاملة الأنواع الستة من الانتهاكات على قدم المساواة بوصفها تفضي إلى الإدراج في المرفقين الواردين في تقرير الأمين العام. والمعاملة المختلفة الحالية لتلك الانتهاكات مسألة يصعب بالفعل فهمها في ضوء عالمية حقوق الإنسان والمبادئ الواردة في القانون الإنساني الدولي.

إن أي تدابير يتخذها الفريق العامل ردا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل يجب أن تكملها إجراءات إنفاذية فعّالة. وثمة خيار جدير بالأخذ بعين الاعتبار يتعلق بتوسيع ولاية الفريق العامل وهو أن يوصي بتدابير مستهدفة، بما فيها الحظر على الأسلحة، وحظر المساعدة العسكرية وفرض قيود تتعلق بسفر الأشخاص.

أما فيما يتعلق بأساليب عمل الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة، فنشعر بالقلق إزاء البطء في نشر استنتاجات الفريق العامل. وفي حين أنه في عام ٢٠٠٧ نُشرت الاستنتاجات في فترات منفصلة تراوحت بين شهرين وثلاثة أشهر، لم نرَ أي استنتاجات في هذا العام منذ شهر شباط/فبراير. إننا نعلم أن المسائل الإجرائية التي أدت إلى التأخير قد تم حلها ونتوقع اعتماد المزيد من الاستنتاجات خلال النصف الثاني من هذا العام.

وتؤيد ليختنشتاين أيضا توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير المقدم إلى المجلس (S/2007/757)، بإحالة انتهاكات حقوق الأطفال، التي تخضع للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المحكمة للتحقيق مع مرتكبيها ومحاكمتهم.

**السيد فروميلت (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):**

سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والهامية والتي جاءت في أوانها وأشكركم على توزيع ورقة مفاهيمية رائعة. ونشيد أيضا بالمثلثة الخاصة للأمين العام المعنية بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة وبمكتبها على تفانيه في النهوض بعمل الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

إن ليختنشتاين ما انفكت منخرطة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة مخنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة منذ البداية، وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، سوف نواصل القيام بذلك ونعتبر هذه المناقشة المفتوحة خطوة جديدة ينبغي أن تفضي بنا إلى قرار جديد هام وإلى اتفاق في المستقبل بشأن اتخاذ تدابير مستهدفة ضد المسؤولين عن ارتكاب أفظع الانتهاكات.

إن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) أنشأ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي ترتكب في الميدان وأنشأ كذلك الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في نيويورك. وبينما أثبت القرار بالفعل جوانبه الإيجابية على أرض الواقع، من المهم الإبقاء على الزخم السياسي وزيادة تطوير وتعزيز الأدوات الرامية إلى تحسين سلامة وأمن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وكما هو متوخى في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) فإن آلية الرصد والإبلاغ توفر معلومات موثوقة عن الحالات المدرجة في المرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام، بما في ذلك تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودا، وقتل الأطفال وتشويههم وَاغتصابهم وأشكالا أخرى من العنف الجنسي الخطير ضد الأطفال، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات وخطف الأطفال، ومنع حصول الأطفال على المساعدات الإنسانية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد ماكاسو** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراع المسلح. كما أعرب عن تقديري للعروض القيمة التي قدمها هذا الصباح الممثلة الخاصة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية فينيان، والأمين العام المساعد موليت، والسيدة هانت.

ومنذ تناول المجلس هذه المسألة لأول مرة منذ عشر سنوات تقريبا، أفعم قلوبنا التقدم المحرز نحو حماية الأطفال الذين يدفعهم سوء الطالع إلى الوقوع في برائن الصراعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، أرسيت سوابق هامة في المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما قيام القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد ساهمت آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، والخبراء الاستشاريون المعنيون بحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، في تحقيق نتائج ملموسة. وأدى الحوار فيما بين الأطراف المعنية إلى إطلاق سراح أكثر من ٣ ٠٠٠ من الجنود الأطفال في كوت ديفوار. وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، توصل أطراف الصراع، في أيار/مايو، إلى اتفاق لإطلاق سراح المقاتلين الأطفال.

وبالرغم من بعض تلك الإنجازات التي تحققت، إلا أننا نشعر بالقلق العميق إزاء محنة ما يقدر بحوالي ٢٥٠ ٠٠٠ طفل ما زالوا يُرغمون على الخدمة في القوات المسلحة وفي الجماعات المسلحة. وقد أبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2007/757) وتقرير الممثلة الخاصة للأمين العام

وبالمصادفة، تتزامن هذه المناقشة المفتوحة مع الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي، وتجري أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية بالتزامن مع المناقشات التي تدور في قاعة المجلس. ولذلك، من الأنسب أن نشير إلى أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من بين أوجه التقدم الكبيرة المتعددة في مجال العدالة الجنائية الدولية، يُشكّل أيضا معلما على طريق مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء على الإشارات المحددة إلى العنف الجنسي وتجنيد الجنود الأطفال الواردة في المادتين ٧ و ٨ من نظام روما الأساسي والمتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

إن الأعمال التنفيذية للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا، لها بالفعل تأثير إيجابي على أرض الواقع وُثِرسي سابقة هامة. وعندما تبدأ المحاكمة الأولى، ونتمنى أن تكون في أواخر هذا العام، ستحتل مسألة مكافحة إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة مكانة بارزة أخرى وستستدعي الانتباه الدولي إليها بشكل أقوى.

ومن ثم، تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور داعم في كثير من المجالات التي يشارك فيها المجلس بنشاط منذ عدة سنوات. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، حماية المدنيين ومسألة العنف الجنسي ضد النساء والبنات في الصراع المسلح، التي تناولها بالتحديد مؤخرا القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). إن دور المحكمة الجنائية الدولية مستقل، ولكنه يُكمّل أيضا الولاية الممنوحة لمجلس الأمن ويتمشى مع أغراض ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك نأمل أن يستمر المجلس في توفير الدعم السياسي للمحكمة الجنائية الدولية في اضطلاعها بولايتها بموجب نظام روما الأساسي.

وفي آخر مناقشة مفتوحة عن الأطفال والصراع المسلح، المعقودة هنا في شباط/فبراير، أصدر المجلس بياناً رئاسياً في الوثيقة S/PRST/2008/6، يدعو جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز تبادل المعلومات فيما بينها بشأن البرامج وأفضل الممارسات المعنية بإعادة إدماج الأطفال وتأهيلهم. ولجنة بناء السلام، بتشكيلها من أصحاب المصلحة المختلفين، في موقف يمكنها من تقديم الدعم القيم لوضع نهج منسق ومتكامل من أجل تحقيق سلام دائم.

إن الأطفال أكثر أعضاء المجتمع تعرضاً للخطر عند نشوب الصراع. ويوفر مفهوم الأمن البشري، الذي يركز على سلامة وأمن الأفراد، والذي تعززه اليابان بكل صدق، منظوراً هاماً وحيوياً لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتمكينهم. ويتسم النهج المتكامل الذي يستند إلى ذلك المفهوم بالأهمية البالغة بالنسبة للعملية بأكملها. وتعتقد اليابان أن تلك المساعي ستساهم بدورها في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، أكد القادة في مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الثمانية على أهمية تعزيز الأمن البشري وتشجيع الحكم الرشيد في تحقيق تلك الأهداف.

وفي تعميم نهج الأمن البشري، تُقدم اليابان المساعدات والدعم إلى البرامج التي تهدف إلى دعم الجنود الأطفال السابقين وضحايا الاستغلال والعنف الجنسيين في بلدان كثيرة، من قبيل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا وليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اليابان، من خلال صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري، بناء القدرات في المجتمعات المحلية من أجل تهيئة بيئات دائمة صديقة للطفل، في كينيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال. كما أتاح أيضاً مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا الفرصة للنظر في أهمية كفالة الأمن البشري بوصفه أولوية عليا.

(A/62/228) المسائل الناشئة الهامة المثيرة للقلق، بما فيها انعدام الأمن في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين وفيما حولها، والاحتجاز غير القانوني للأطفال بادعاء ارتباطهم بجماعات مسلحة.

وينبغي منح الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، الذين حُرِّموا من أسرهم ومن فرص التعليم المناسبة، كل فرصة ممكنة للتمتع بحياة مدنية عادية. ويجب أن يتناول بناء السلام بعد انتهاء الصراع حياة هؤلاء الأطفال وأسباب معيشتهم، وأن يضمن إدماجهم في المجتمعات المحلية إدماجاً تاماً. ومن الأمور التي لا غنى عنها ألا نوفر الحماية البدنية فحسب، بل أيضاً الخدمات البشرية الأساسية. وينبغي أن نولي، على مستوى المجتمعات المحلية، اهتماماً خاصاً لتخفيف العناصر التي من المرجح أن تؤدي إلى تجدد الصراعات، من قبيل التمييز ضد الجنود الأطفال السابقين والافتقار إلى توفير الأنشطة الاقتصادية المنتجة لهم. وينبغي توفير التأهيل البدني والعقلي، والتدريب الحرفي، وزيادة الفرص التعليمية، لتمكين هؤلاء الضحايا. وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، تقع على الحكومات المسؤولية الأساسية عن تولى زمام الأمور عن طريق صياغة وتنفيذ سياسات تستند إلى حقوق الطفل، في حين تضطلع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بدور هام في تهيئة مناخ من المصالحة والصفح.

ويمكن أن تدعم لجنة بناء السلام الجهود الوطنية المبذولة لتلبية احتياجات الأطفال. على سبيل المثال، اتخذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي التزامات محددة لتلبية احتياجات الجنود الأطفال ولتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم في سياق العدالة الانتقالية، استجابة للإحاطة الإعلامية التي قدمتها المثلة الخاصة كوماناسوامي في الاجتماع المخصص لبلد بعينه. وفي حالة سيراليون، يعترف إطار التعاون لبناء السلام أن التعليم والعمالة وتمكين الشباب هي أمور مهمة ومسائل ذات أولوية.

المجموعتان عنايتنا الدائمة. وتماشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/757) وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، فإننا نطلب أن يدرج العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في لائحة الانتهاكات التي تشكل إشارة بدء لإدراج المرتكبين في المرافق الملحقه بتقارير الأمين العام.

إننا نسلم بالأهمية المطلقة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والآليات التي نشأت على أثره. ونرحب بتقارير الممثلة الخاصة التي أعلنت إطلاق سراح مئات الأطفال من أيدي المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد. كما نرحب بالتقارير عن التقدم المحرز في ليبيريا وسيراليون. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء ارتفاع عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في السودان، بما في ذلك تجنيدهم من جانب القوات والمجموعات المسلحة، وأعمال الاغتصاب والعنف الجنسي، لا سيما في دارفور.

ومع أن تقدما واعدا أحرز في بعض المجالات، إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين الأقوال والأفعال، وبين قرارات الأمم المتحدة والإجراءات المتخذة من جانب الدول الأعضاء المتضررة. وتزود آلية الرصد والإبلاغ مجلس الأمن بمعلومات يمكن الاعتماد عليها حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ومن هذه المعرفة تنبع المسؤولية. ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر جديا في اتخاذ تدابير فعالة هادفة ضد المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وندعو الفريق العامل إلى النظر في طائفة التدابير الكاملة، الكفيلة بمساءلة كل من يواصلون ارتكاب الانتهاكات، سواء إذا قصرُوا إزاء أهداف خطة عملهم، أو اختاروا أن يتجاهلوا الآلية تماما.

وهناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكي الجرائم ضد الأطفال. ونحن

ووافق القادة السياسيون في أفريقيا وفي أجزاء كثيرة من العالم على أهمية تناول جهود بناء السلام بشكل سلس من منظور يُركّز على البشر، ويشمل منع الصراع، والإنذار المبكر، وحل الصراعات، ومنع العودة إلى الصراع، التي تساهم جميعها في تحقيق السلام الدائم. ومما يحظى بنفس القدر من الأهمية الحاسمة الانتقال السلس من مرحلة إلى المرحلة التي تليها وإيجاد ترابط بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل النرويج.

**السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني

أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة - أيسلندا والدانمارك والسويد وفنلندا والنرويج.

يتحمل الأطفال المسؤولية الأقل عن اندلاع الصراعات المسلحة، ومع ذلك فإنهم أكثر من يعانون عندما تندلع الصراعات. ومن ثم، نشي على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح على أعمالها القيّمة. وهي تعمل، من خلال جميع الجهود الدؤوبة التي تبذلها، على إيصال صوت الأطفال، الذين لولا ذلك ما استمع إليهم أحد.

وتكرر بلدان الشمال تأييدها الذي لا يحد للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/757) المعنية بحقوق الطفل ودور حماية الطفل في بعثات حفظ السلام المستقبلية. ويجب التصدي لجميع الفئات الست من الانتهاكات الجسيمة المحددة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بتصميم مماثل. ويجب أن نعمل من أجل وضع حد لجميع الاعتداءات التي ترتكب ضد الكرامة البشرية للطفل.

وتشكل النساء والفتيات أكبر مجموعة بين ضحايا الصراعات المسلحة وأكثرها تعرضا. ولذا، تستحق هاتان

واسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة برئاسة فييت نام لمجلس الأمن لإدراج هذا البند الهام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في جدول أعمال المجلس. وأعرب أيضا عن الامتنان للأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على مشاركتهم الفعالة في النهوض بهذه القضية الهامة. كما أود أن أشكر فرنسا ثانية بصفقتها رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن.

وكما يدرك المجلس، فإن حكومة ألمانيا تولى دائما أهمية كبرى للنهوض بحقوق الأطفال وحمايتهم، ولا سيما لحالة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. وفي سياق منع نشوب الصراعات وإعادة التأهيل بعد الصراع، فإن ألمانيا تمول وتنفذ عددا من المشاريع الرامية لمنع تجنيد الأطفال وتعزيز إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، كما هو الحال في السودان ونيبال، على سبيل المثال. وإننا نرحب بالتقدم الهام الذي حققه المجتمع الدولي بشأن هذه القضية، ولكننا في الوقت نفسه ندرك إدراكا تاما ضرورة مضاعفة الجهود والمضي قدما في جدول الأعمال هذا.

وقد حقق مجلس الأمن تقدما مثيرا للإعجاب بشأن هذا الموضوع منذ أدرج للمرة الأولى في جدول أعماله قبل عشر سنوات. وبصفة خاصة، يعتبر اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبحق، معلما تاريخيا في عملية إنشاء آلية دولية فعالة للرصد والإبلاغ بشأن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. ويبين التقدم المحرز حتى الآن أن الآلية تعمل بنجاح. وأبدت بعض أطراف الصراع التي أدرجت في لائحة المرافق الملحقه بتقرير الأمين العام اهتماما متزايدا بالموضوع. وقد اعتمد بعض تلك الأطراف خطط عمل تتماشى مع توصيات الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الأطفال كجنود وممارسات تجنيدهم بشكل غير قانوني. إضافة إلى ذلك، فإن آلية الرصد والإبلاغ توفر للدول الأعضاء الكثير من المعلومات والأدلة عن الانتهاكات الجسيمة في الفئات

نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة أفراد يشتبه بارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. ومع ذلك، تظل هناك حاجة أيضا إلى محاكم وطنية فعالة. وينبغي للحكومات أن تستفيد من كفاءات وقدرات آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ. ونشجع مجلس الأمن على إحالة الانتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة إلى المحكمة الجنائية الدولية لإجراء التحقيق والمحاكمة حينما تمنع الحكومات الوطنية باستمرار عن التصدي لتلك الجرائم.

إن مجموعة الصكوك الدولية المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان تضع على عاتقنا التزامات قوية، أخلاقية وسياسية وقانونية، ويجب أن تؤدي إلى إجراءات لتهيئة بيئة من الحماية لتنشئة الأطفال، وإثراء طفولتهم، وتوفير مزيد من الفرص لهم، وتبعث الأمل بمستقبلنا المشترك. ونأمل أن الاتفاقية المعقودة مؤخرا بشأن الذخائر العنقودية، والتي سيفتح باب التوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، والمفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، ستكون أداة فعالة لتحقيق تلك الغاية.

وتشجع بلدان الشمال مجلس الأمن على توجيه نفس القدر من الاهتمام لجميع الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. إن الجدل الإجرائي حول إذا ما كانت حالة بعينها مدرجة في جدول الأعمال أم لا، ينبغي ألا تقوض قدرة المجلس على مناقشة مخنة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، حسب الاقتضاء.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):** تؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي.

ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام.

أخيراً، على الرغم من الأهمية القصوى لأن تستمر منظومة الأمم المتحدة برمتها في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات التي تؤثر على الأطفال - مثل الفقر والتخلف في التنمية والحكم الرشيد، في جملة أمور - فإننا نعتقد أن على مجلس الأمن أن يواصل التركيز على النهج القائم على أساس الحقوق. وهذا يعني التنفيذ الكامل لآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراعات المسلحة المنصوص عليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وألمانيا ستظل تشارك مجلس الأمن الانشغال بقضية الأطفال والصراعات المسلحة ومع الشركاء خارج المجلس الذين يشاطروننا نفس التفكير.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل غانا.

**السيد تاتشي - مينسون (غانا) (تكلم**

بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة فييت نام لمجلس الأمن لهذا الشهر على تنظيم هذه المناقشة. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة للتقرير السنوي عن أنشطة الفريق العامل. وما زالت غانا مقتنعة بأن فريق العمل يتحمل مسؤولية رئيسية عن المضي قدماً بجدول أعمال الأطفال والصراعات المسلحة وذلك باقتراحه توصيات أقوى وأكثر فعالية لينظر فيها المجلس. ونلاحظ بارتياح أن الأنشطة المتواصلة لعمل فريق المجلس قد تمخضت عنها استنتاجات وتوصيات محددة. غير أننا نأسف للجمود الذي حدث مؤخراً في مناقشات فريق العمل، ومن شأن هذا التطور أن يعرقل التقدم. ونأمل أن تظل الرغبة في إحداث فرق إيجابي في حياة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة هي المبدأ الذي يسترشد به الفريق في مداولاته. ونعرب عن تأييدنا

الرئيسية الست للانتهاكات ضد الأطفال، مع التركيز على التجنيد غير القانوني واستخدام الأطفال جنوداً.

ولكن، ما زالت هناك تحديات هامة. ونعتقد أن مجلس الأمن عليه أن يبدأ بشكل جدي في مناقشة السبل للمضي بقضية الأطفال والصراعات المسلحة قدماً. ونحن نرى أن المناقشات ينبغي أن تشمل النقاط الثلاث الآتية.

أولاً، يجب أن نتناول كل الجوانب المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك مسألة العنف الجنسي ضد الأطفال. وهذه المسألة تستحق منا اهتماماً مركزاً بلا انقطاع. وينبغي أن يدرج الجناة في المرافق الملحقة بتقرير الأمين العام. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح.

ثانياً، علينا أن نخطب بلهجة واضحة أطراف

الصراعات الذين يستمر ظهورهم في لوائح المرتكبين للانتهاكات، وتلك الأطراف التي اختارت أن تصم آذانها للدعوات المتكررة إلى وقف ممارساتها غير القانونية فيما يتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة. ونرى أن على مجلس الأمن أن ينظر في السبل والوسائل لفرض تدابير هادفة ضد المرتكبين الرئيسيين. وهذا ينبغي أن يعني ضمناً إحالة الانتهاكات الجسيمة إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تعجز فيها الأجهزة الوطنية عن توفير الحماية الكافية للأطفال في الصراعات المسلحة.

ثالثاً وأخيراً، ينبغي لمجلس الأمن أن يوجه اهتماماً

أكبر لتعميم مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية على حد سواء، وعلى سبيل المثال، من خلال المستشارين لحماية الأطفال والتعاون المعزز مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،



وتقديم مرتكبيها للمحاكمة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا أنه حيثما تنقص سلطات الدولة القدرة على القيام بهذه المهمات، على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره دون تقصير.

وما فتئت غانا تؤكد على التنفيذ الفعال لترع السلاح، وعلى برامج التسريح وإعادة الدمج. ولكي نعزز حماية الأطفال في الأجل الطويل، لا بد من تعبئة الموارد للبرامج المخصصة لإعادة إدماج الأطفال الناجين من الصراعات بصورة مستدامة في مجتمعاتهم. ومن الحيوي أيضا أن تشمل برامج التسريح وإعادة الدمج تلك الرعاية الصحية والاستشارات والدعم الاجتماعي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفتيات في إطار الصراعات المسلحة ومشكلة العنف الجنسي بالتحديد. إن الاستثمار المستدام في التنمية، لا سيما في التعليم ومهارات التدريب، من شأنه أيضا أن يضمن إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم بصورة ناجحة ومنع إعادة تجنيدهم. وينبغي لهذه البرامج أن تشمل دعم العمالة والمشاريع المدرة للدخل للمقاتلين السابقين. وهناك أيضا حاجة ملحة لإعادة تأهيل مباني المدارس وتقديم المواد المدرسية لدعم استمرار الدراسة وتوفير أسباب العيش والمهارات المهنية للأطفال الذين تركوا المدارس.

وفضلا عن ذلك، لا بد من زيادة الاهتمام بالعنف الجنسي والعنف المستند إلى الجنس، لأن استغلال الأطفال جنسيا في حالات الصراع قد أصبح منتشرا. ومن الأهمية بمكان أن نذكر باعتماد المجلس للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. وبموجب هذا القرار، لدينا فرصة هامة لوضع نهج أكثر تنظيما لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي أثناء الصراعات، وأيضا لتوفير التدخل المستدام وفي الوقت المناسب. ويتوقع وفدنا أن يأخذ تنفيذ القرار علما بالمسائل

لتوصية الرئيس بالمطالبة بزيادة الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة كي يتمكن فريق العمل من القيام بمهامه بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة.

وبينما نعترف بأن مشاركة مجلس الأمن قد أثرت بعض النتائج الملموسة، فإن الحالة العامة للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة ما زالت تثير القلق. إن تجنيد الأطفال واستخدامهم من طرف القوات والمجموعات المسلحة ما فتئ مدعاة للقلق. وهناك أعداد كبيرة من الأطفال قتلوا أو جرحوا نتيجة للصراع، والعنف الجنسي ضد الأطفال والهجمات على المدارس آخذة في الزيادة في حالات الصراع، وهناك قيود على وصول المساعدات الإنسانية ولا يمكن ضمان معونة هؤلاء التعساء في العديد من مناطق الصراعات. ومن الواضح، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان التنفيذ الفعلي للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). إن سدّ الفجوات بشكل فعال في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) سيتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من طرف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول المتضررة، وأطراف الصراع، وكيانات الأمم المتحدة ووحدات حفظ السلام والدعم والمجتمع الدولي ككل.

وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب للذين يستهدفون الأطفال أثناء الصراعات المسلحة. وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2007/757 يشدد بقوة على اتخاذ الإجراءات الوطنية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب اعتداءات جسيمة ضد الأطفال ووضع حد للإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. إن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق مع مرتكبي هذه الأعمال ومحاكمتهم تقع على عاتق سلطات الدولة. ومن الواضح، أن هناك حاجة إلى بناء قدرة الأمن الوطني والقائمين على الشؤون القانونية، بما في ذلك زيادة مخصصات الموارد البشرية والمالية للسلطات المعنية لتعزيز قدرتها على التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال

الفريق وإسهاماته في عمل مجلس الأمن والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

إن حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم هي أولويات بالنسبة لبلدي. فلقد صدّقت كولومبيا على الصكوك الدولية التي تهدف إلى وضع حد لتجنيد القاصرين. وفضلا عن ذلك، وضعت تشريعاتنا واجبات للحماية ضد التجنيد غير المشروع للأطفال والمراهقين. ولذا ندعم جميع الجهود التي تسهم في تحقيق ذلك.

ولقد اعتمد فريق عمل مجلس الأمن مبادئ توجيهية هامة لعمله، ومن ضمنها الاختصاصات ومجموعة الأدوات. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية التوجيهات والأطر التي يجري تطبيقها وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

لقد وضع مجلس الأمن مبادئ أساسية لتنفيذ القرار. أحدها هو الأولوية التي يوليها للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والمعاملة التفضيلية للحالات الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام. والجانب الثاني هو الاعتراف بالدور الرئيسي للحكومات الوطنية في حماية الأطفال المتضررين من الصراعات، وكذلك واجب كيانات الأمم المتحدة في التعاون مع الحكومات. ولقد وضع المجلس كذلك المبادئ التي تنظم إدارة المعلومات في تنفيذ القرار. وإضافة إلى أنه يلزم أن تكون المعلومات إيجابية ودقيقة وموثوقة، ينبغي التحقق منها بشكل دقيق وذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية.

ولقد أحاط وفد بلدي علما مع الاهتمام بالاقترحات الواردة في الوثيقة التي عممها رئيس المجلس. والنهج المقترح لحماية الأطفال مثير للاهتمام بشكل خاص، سواء من منظور حقوق الإنسان أو بالتركيز على قضايا التنمية.

المواضيعية ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال المجلس، بما فيها الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونود أن نشيد بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيدة رادىكا كوماراسوامي. إن الطبيعة الإيجابية للاتصالات والمناقشات التي أجرتها الممثلة الخاصة مع الحكومات المعنية خلال الزيارات القطرية أحدثت التأثير الضروري لضمان تعاون أفضل بشأن حماية الأطفال.

وفي الختام، أود أنؤكد ثانية على أن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، مثل غيرهم من أطفال العالم، ينبغي أن يكون لهم الحق في الحياة والحلم بمستقبل أفضل.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

**السيد بلوم (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم الشكر لوفد فييت نام على مبادرته بعقد هذه المناقشة، وأيضا على إعداد الوثيقة التي عممت في وقت سابق كإسهام منه في المناقشة. وأود كذلك أن أهنيء نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، السيد، بام غيا خيم، على ترؤسه الجزء الصباحي من هذه الجلسة.

وأقدم أيضا بالشكر للسيدة كوماراسوامي والسيدة فينيمنان والسيدة هنط والسيد موليت على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن صيغة المناقشة المفتوحة للإحاطة الإعلامية عن التقرير السنوي لرئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة هي صيغة ملائمة جدا. إنها تتيح الفرصة للإعراب عن وجهات النظر المتعلقة بعمل

بهدف تقديم حلول لتأثير التجنيد على الأطفال الذين يتم فصلهم عن الجماعات غير القانونية. ومن خلال هذا التركيز على الإدماج الاجتماعي، يتمتع الأطفال والمراهقون بالدعم في استعادة احترام الذات والمشاركة والتعليم وإدارة الدخل وإصلاح الروابط الأسرية والصحة.

وفي أثناء تنفيذ البرامج، تنشأ عنها الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتنسيق بين الموارد وتخصيصها، خاصة في مجال تدريب الموارد البشرية وتثقيفها. ويمكن أن يؤدي التعاون الدولي دورا هاما لإكمال تلك الجهود.

يضاف إلى ذلك أنه، منذ إنشاء لجنتنا المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين والنشء واستخدامهم، بدأت عملية هامة للتشخيص والتوعية على المستوى المؤسسي. وتم بشكل فعال تجميع عدد من عوامل تأجيج المشكلة. وشكل ذلك تحديا هائلا للبلد.

من هذا المنظور، أود أن أؤكد مجددا تصميم حكومة كولومبيا الراسخ على مواصلة إحراز التقدم في حماية الأطفال المتأثرين بأفعال الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتعزيز سياسات الوقاية في هذا المجال، وتوجيه جهود التعاون الدولي تحقيقا لتلك الغاية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

**السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** يود وفد أوروغواي أن يبرز أهمية مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وأهمية التقرير السنوي لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ومرة أخرى، ها هي تتاح لنا الفرصة لإحراز تقدم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بهدف اعتماد إصلاحات موضوعية لهذه الأساليب بأسرع ما يمكن، ضمن إطار إصلاح المجلس.

ويشكل التزام بلدي بالضمان الكامل لحقوق الأطفال، بل لحقوق جميع مواطنينا، جزءا من جدول أعمال حكومي يستند إلى ثلاث دعائم: الأمن القائم على الديمقراطية، والاستثمار القائم على المسؤولية الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي القائم على الرخاء والحرية.

وسياستنا الأمنية الديمقراطية، التي جعلت في الإمكان استعادة الأمن في أراضينا مع ضمان قدرة الديمقراطية على الاستمرار وتعزيز مشروعية سيادة القانون، أساس جوهري لتعزيز البرامج الرامية إلى منع التجنيد القسري للأطفال والمراهقين والنهوض بحماية الأطفال المتأثرين من جراء أعمال الجماعات المسلحة غير القانونية. وقد بلغنا هذه المرحلة بإعادة احتكار الدولة للاستخدام القانوني للقوة لمواجهة هذه الجماعات. وقد وضع مواطنونا ثقتهم في هذه السياسات العامة ببناء الاستثمار والتماسك الاجتماعي، مما جعل في الإمكان الاستمرار في هذه العملية على نحو متصل.

وتشمل عناصر استراتيجية الدولة الكولومبية بشأن الأطفال والصراع المسلح منع تجنيدهم، إلى جانب توفير الحماية لهم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ومنذ ١٩٩٩ قدم المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة مساعدته لما يزيد عن ٣٦٠٠ طفل ومراهق تمت استعادتهم من الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتجاوزت موارد الميزانية الوطنية لهذا البرنامج مبلغ ١٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

ويقوم المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة بالعمل على اتخاذ إجراءات عملية على الصعيد الإقليمي لمساعدة الأطفال والمراهقين وحمايتهم، تمهيدا لإدماجها في الخطط الإنمائية التي تحددها مكاتب العمدة والمحافظين.

وقد أدمج مكتب المستشار لشؤون مساواة المرأة المنظور المتعلق بنوع الجنس في السياسة العامة التي ينفذها مكتب المستشار الأعلى لإعادة الإدماج الاجتماعي، وذلك

الأشكال المختلفة للعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، التي تترك ندوبا دائمة مدمرة على ضحاياها، وإزاء حالات الأطفال الذين يُحتجزون في مخالفة للقانون الدولي، وإزاء الهجمات المنهجية والمعتمدة على المدارس، وإزاء ما يتمتع به من يواصلون ارتكاب الجرائم ضد الأطفال من إفلات شبه كامل من العقاب.

ونؤكد مجددا ضرورة تقييم تنفيذ وشكل آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونرى توسيع نطاقها لتشمل جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، لأنه لا يوجد انتهاك أخطر من الانتهاكات الأخرى، ويجب إيلاؤها جميعا نفس الوزن. ونعرب عن تقديرنا لاتساع نطاق الآلية وشمولها، فهي تعمل بمشاركة من جميع أطراف الصراع المعني: الحكومات والقوات المسلحة غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ونرى أنه لن يتسنى إعداد خطط العمل لمكافحة الانتهاكات الجسيمة التي لا يزال الأطفال نهباً لها في حالات الصراع المسلح إلا من خلال تضافر الجهود وتنسيقها، ومن خلال تعزيز معايير القانون الدولي، ومن خلال تحسين استخدام الآليات القضائية المتاحة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

ويرى وفد أوروغواي أنه يلزم توجيه مزيد من الاهتمام لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والذين يقعون ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوقهم، وخاصة للإبذاء أو الاستغلال الجنسي.

وفي ذلك الصدد، نتفق على قيام الحاجة إلى الأخذ بنهج واسع شامل لمنع الصراع، والتصدي للمشكلة من جذورها، للتوصل إلى حل مستدام طويل الأمد.

والأطفال من أضعف قطاعات المجتمع، ولكنهم يمثلون في الوقت ذاته حاضراً المجتمع ومستقبله. وفي هذا الصدد، نشعر بالاعتباط بصفة خاصة لارتفاع مستوى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ونناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية أن تفعل ذلك. كما نحث على تنفيذها بشكل كامل وفعال من جانب الدول الأطراف فيها بالفعل.

وتعرب أوروغواي عن تقديرها لإسهام المحكمة الجنائية الدولية، التي تُدخل في عداد جرائم الحرب تلك الجرائم التي تتعلق بالعنف الجنسي أو تجنيد أو الاستعانة بأشخاص دون سن ١٥ عاماً أو استخدامهم كمشاركين فاعلين في الأعمال القتالية خلال الصراعات المسلحة، وعن تقديرها لإسهامات المحاكم الدولية الأخرى التي أدرجت حماية الأطفال في نطاق الولاية القضائية لكل منها.

ويعرب وفد أوروغواي عن تقديره للجهود التي يبذلها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة ويقدر الدور الذي قام به المجلس؛ فهنا يجري الانتقال من الكلمات إلى التنفيذ. ونعلم أيضاً أن هذا البند مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة، ذلك المنتدى الذي تؤدي فيه أوروغواي عاماً بعد عام دوراً بالغ النشاط بهدف تعزيز مشاركة تلك الهيئة العالمية ومسؤوليتها فيما يتعلق بهذه المسألة التي تقع في نطاق ولايتها ولها أهمية عالمية.

وندين أيضاً بالتقدير الخاص لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، التي تدعم أوروغواي ولايتها دعماً كاملاً.

والأرقام الواردة في التقارير الأخيرة عن أثر الصراع المسلح مثيرة لعدم الارتياح بنوع خاص. ويساورنا القلق إزاء استمرار التجنيد غير المشروع للأطفال في مناطق الصراع، حيث يُختطف الكثيرون منهم من مخيمات اللاجئين، وإزاء

الطبيعية إلى مناطق النزاعات، ومن ثم القضاء على أي تهديد لحياة الأطفال، وعلى كل مظاهر العنف الذي يرتكب ضدهم، وخصوصا في النزاعات المسلحة، بما في ذلك استخدامهم في العمليات الحربية، أو استغلالهم جنسيا، وغير ذلك من أسوأ صور الاستغلال.

لا شك أن العلاقة الترابطية بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، التي أقرها قادتنا في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ للجمعية العامة، تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع، خاصة في ضوء الآثار الإيجابية لتحقيق التنمية المستدامة وإزالة الفقر على تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات والتوصل إلى التسوية للنزاعات القائمة. ولا شك أن هناك أهمية خاصة في التركيز على ترسيخ هذه الرابطة في المرحلة القادمة من خلال الفريق العامل المشكل في إطار مجلس الأمن لهذا الغرض ومن خلال الجمعية العامة، على قدم المساواة، بالتعاون مع الهيئات المختلفة للأمم المتحدة، وعلى رأسها مكتب الممثلة الخاصة لشؤون الأطفال والصراع المسلح واليونيسيف.

ورغم أن تقييم الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح يوضح بعض الإنجازات المحدودة التي تحققت في عدد من الدول التي يعاني أطفالها من النزاعات المسلحة، بما في ذلك كوت ديفوار والكونغو والسودان والفلبين وكولومبيا وغيرها، فإنه أوضح أيضا تفجر الوضع وانتشار الظاهرة في عدد من الدول والمناطق الأخرى حول العالم، واتخاذها أشكالا جديدة من العنف، مما يفرض على الفريق العامل تكثيف متابعة ومراقبة وإعداد التقارير بشأن الأوضاع التي يعاني منها الأطفال في كل نزاع مسلح وفي جميع حالات الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي بصوره وأشكاله كافة.

ولدى قيام الفريق العامل والممثلة الخاصة للأمم العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح واليونيسيف بذلك،

ونثني على العمل الذي يشترك في إنجازه المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، لبناء آليات دائمة لحماية الأطفال. ونؤمن بأن عمل الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح في بعثات حفظ السلام وإلحاق مستشاري حقوق الأطفال من اليونيسيف في بعثات حفظ السلام يجب تعزيزه ويجب أن يحظى بالدعم المناسب من حيث الموارد البشرية والمالية والتقنية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثلة مصر.

**السيدة الجندي (مصر):** أود أن أبدأ بتهنئتك،

السيد الرئيس، بمناسبة تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على الدعوة إلى هذا النقاش التفاعلي حول هذا الموضوع الهام من كل الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام وإلى السيدة كوماراسوامي على عرضها المتميز في تسهيل هذا النقاش، وعلى مجهوداتها المكثفة في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ولا يفوتني أن أشيد بالفريق العامل على عمله الدؤوب، الذي نتمنى أن يؤدي ثماره في القضاء على كل أشكال العنف التي يشهدها أطفالنا في النزاعات المسلحة.

درست مصر بكثير من الاهتمام الورقة المفاهيمية

الفيتنامية، وما تضمنته من أهمية تعامل الأمم المتحدة مع الرابطة المتزايدة بين التنمية وحالات الأطفال في النزاعات المسلحة، بعد أن كان تعامل الأمم المتحدة مع القضية منطلقا حتى الآن من منظور تأثيرها على الأمن والسلام والدوليين وعلى البعد الخاص بحقوق الإنسان، دون السعي إلى ترسيخ وحماية الحق في التنمية، باعتباره أحد تلك الحقوق. فلا شك أن التنمية، إذا ما توفرت بمفهومها الأشمل، ستسهم في التغلب على أسباب النزاعات وتحقيق السلام وعودة الحياة

وإقرار احترام قوى الاحتلال لحقوق الإنسان ولالتزاماتها الدولية كقوة احتلال، ومسؤوليتها عن حصول جميع الشعوب على حقوقها غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقها في تقرير المصير.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد اندابراسا (رواندا) (تكلم بالانكليزية):** يرحب وفدي بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشة المفتوحة حول الأطفال والصراع المسلح ويود أن يعرب عن تقديرنا لوفد فييت نام على تنظيم هذه المناقشة. ووفدي يؤمن بأن هذه المناقشة المفتوحة ينبغي أن تشكل بداية بذل مجلس الأمن مساعي متسقة في المعالجة الشاملة لمسألة الأطفال في النزاع المسلح، حسبما جاء في الورقة المفاهيمية المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

سمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأنوه مع التقدير بجهود الممثلة الخاصة للأمن العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح وعدد من وكالات الأمم المتحدة - اليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - والكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، العاملة في ميدان حماية الأطفال في مناطق الصراع المسلح. إن موظفي تلك الوكالات يتحملون مشاق عديدة، بما فيها مخاطر على أمنهم الشخصي، ويستحقون الثناء.

يؤمن وفدي إيمانا ثابتا بأن معالجة موضوع الأطفال في الصراع المسلح تتطلب نهجا كليا متماسكا. وفي ذلك الصدد، نعتبر منع نشوب الصراع مفتاح مواجهة هذه البلية. إن الصراع والفقر هما عاملان يدفعان بالأطفال دون دراية إلى التورط في الصراعات المسلحة أو أنهم يُجبرون على

فلا بد من إيلاء الاهتمام اللازم لإعادة تأهيل وتوطين هؤلاء الأطفال وإدماجهم في الحياة الطبيعية وتوفير الفرص اللازمة لهم للحصول على المستويات المماثلة لنظرائهم في الدول المتقدمة النمو من تعليم وغذاء وصحة، وهو ما يتطلب توفير المزيد من الموارد المالية وتكثيف التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه يتطلب مشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني بفئاته كافة، وبمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

وللوصول إلى ذلك، كانت مصر أولى الدول التي دعت إلى قيام الممثلة الخاصة للأمن العام بزيارة إلى فلسطين ولبنان والعراق للاطلاع على الأوضاع الإنسانية المخزية التي يعيشها الأطفال تحت الاحتلال، وللتقدم باقتراحات تصلح كأساس لاتخاذ الفريق العامل قرارات بشأنها. إلا أن التقارير التي قدمتها السيدة كوماراسوامي حول هذه الزيارة، التي اتسمت بكثير من الموضوعية والحياد، لم تحظ إلا بإشارة عابرة في العرض الخاص بها في تقرير الفريق العامل. ولم يشر التقرير بأي حال إلى حالات الأطفال المعتقلين وقيد الاحتجاز، عدا في إشارة واحدة لحالة أفغانستان. كما لم يتعرض لمصيرهم ومستقبلهم وما يمكن اتخاذه من إجراءات لإنهاء احتجازهم وإعادة تأهيلهم، حرصا على مستقبلهم، خاصة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلية، وأطفال العراق المحتجزين من قبل قوات التحالف.

وهنا، لا بد للفريق العامل من أن يبدأ النظر في أوضاع هؤلاء الأطفال، وخصوصا في ضوء اعتماد المجلس التنفيذي لليونيسيف الاستراتيجية الدولية الجديدة لحماية الأطفال على نحو يكفل التعامل بفعالية مع جيل كامل من الأطفال المحتجزين لأسباب واهية، في إطار يركز على معالجة الأسباب الكامنة وراء لجوئهم إلى العنف، وعلى رأسها الاحتلال ذاته، ويقوم على إنهاء الاحتلال بصوره كافة،

ثانياً، يرى وفد بلادي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون حازماً وأن يُظهر قيادته في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في المناطق المتضررة من الصراعات. ويرحب وفد بلادي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، الذي يسعى إلى التصدي بشكل شامل للتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة البحيرات الكبرى. إنه هذا النوع من الإجراء الذي إذا نُفذ بشكل شامل في تضافر مع نهج إنمائي سوف يساعد على تخليصنا من بلاء استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن محنة الأطفال في الصراعات المسلحة ليست مفهوماً مجرداً أو موضوعاً للأفلام الوثائقية التلفزيونية - إنها لعنة علينا جميعاً. لقد شهد شعب رواندا، أكثر من أي شعب آخر في الآونة الأخيرة، غياباً حقيقياً للسلام والأمن وأثر ذلك على أطفالنا. ولذلك يود وفد بلادي أن يؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بتخفيف معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة وتحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال مساهماتنا في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

ونحن لا نزال ملتزمين بالدعم النشط لمجلس الأمن في جهوده الرامية إلى اعتماد نهج للتنمية ومنع نشوب الصراعات معاً من أجل تخفيف معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ملاوي.

**السيد ماتينجي (ملاوي) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وأشكركم على السماح لوفد بلادي بمخاطبة مجلس الأمن.

في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، أكد زعماء العالم مجدداً التزامهم بتعزيز وحماية حقوق ورفاه الأطفال في الصراعات المسلحة. ودعوا أيضاً الدول إلى اتخاذ تدابير

ذلك. ويمكن للفقر المدقع أن يؤدي إلى نشوب صراع، وحتماً يصبح الأطفال والنساء أول ضحاياه. لذلك من الضروري أن يُولى اهتمام متضافر لمعالجة الفقر من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنع نشوب الصراعات.

لقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى التحديات التي تفرضها الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وتحملت عواقبها بشكل مباشر. يتم حالياً احتجاز لاجئين روانديين ومواطنين من جمهورية الكونغو الديمقراطية رهائن لدى أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وانتراهاموي، المعروفة أيضاً باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تستخدم ذلك الموقع لخطف وتجنيد الأطفال قسراً في صفوفها لاستخدامهم جنوداً وعمالاً وحتى كرقيق جنسي. وبالإضافة إلى حرمان جيل الشباب هذا من المستقبل، يتم تلقينهم بأيديولوجية الإبادة الجماعية. ويجري تدريب هؤلاء الشباب على حمل واستخدام الأسلحة ويتم تعليمهم الكراهية بدلاً من الحساب. وهذا يترك آفاق مستقبل سلام واستقرار المنطقة في خطر شديد.

يتضمن تقرير الأمين العام بعض التوصيات المفيدة للتقدم في هذا الشأن. وسوف أركز على اثنتين منها. أولاً، التركيز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة في مناطق الصراع المنكوبة قد حقق بعض النتائج الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى ومناطق أخرى. ولكن يجب أن يصاحب ذلك تعزيز قدرات السلطات المحلية لتمكينها من إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لاستيعاب المليشيات المسلحة السابقة التي يتم تسريحها وإعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين.

و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل الأفريقي، ومبادئ كيب تاون بشأن الجنود الأطفال في أفريقيا، وصكوك دولية أخرى. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد لحماية الأطفال من خطر الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، نحن نتفق مع الدعوة التي وجهها رئيس مجلس الأمن في ١٢ شباط/فبراير لاعتماد استراتيجية واسعة النطاق لمنع نشوب الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة بشكل شامل من أجل تعزيز حماية الأطفال على أساس طويل الأجل، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق الطفل. غير أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عمل مجلس الأمن في تعاون كامل مع الأجهزة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما الجهازان المكلفان بالتعامل مع قضايا التنمية.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نلاحظ بقلق أن معظم البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة تفتقر إلى القدرة على تقديم الضالعين في هذه الصراعات إلى العدالة بسبب الافتقار إلى الموارد. وفي حين أن الحكومات الوطنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية الفعالة والإغاثة للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة إلا أنها تحتاج إلى المساعدة على تعزيز إنفاذها للقانون ونظمها القانونية والقضائية حتى تلبى الاحتياجات الأمنية لشعوبها. وللأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، دور هام في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي تشجيعها على أن تفعل ذلك وأن تضمن توفيق تشريعها الوطنية مع هذه

فعالة، وحسبما يتناسب، لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، المتنافيين مع أحكام القانون الدولي، على أيدي القوات والجماعات المسلحة، ولحظر وتجريم هذه الممارسات.

ورغم ذلك النداء النبيل، لا يزال الأطفال يُخطفون ويُجندون بالقوة في جميع أنحاء العالم كمقاتلين مسلحين أو حراس أو مساعدين أو رقيق جنسي. وفي هذه العملية تُنتهك حقوقهم دون عقاب. ويموت العديدون منهم ويُشرد آخرون من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية، ويُشوهون أو يُعوقون ويُسمح بمعاناتهم من الأضرار البدنية والإمائية والعاطفية والنفسية والعقلية والروحية التي لا تُوصف. ولأن الصراع المسلح يدمر هياكل الدولة الأساسية التي تقدم الخدمات الاجتماعية، يعاني الأطفال في الصراعات المسلحة من فقدان إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والمواد الغذائية، وبالتالي يزداد الفقر شدة. وهذه مسائل ذات أهمية رئيسية للسلم والأمن الوطنيين والدوليين، وهي تتطلب اهتماما جماعيا من المجتمع الدولي بشكل فوري وكذلك على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلادي أنه تم إحراز بعض التقدم على الصعيد الدولي في وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى مكافحة تجنيد أو استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وتأمين إطلاق سراح الأطفال في الصراعات المسلحة، ودعم إعادة إدماجهم في المجتمع، وتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية لهم من القوات أو الجماعات المسلحة. ولقد تم إدراج هذه القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية في عدد من الصكوك، وهي على سبيل المثال مبادئ باريس والالتزامات بحماية الأطفال من التجنيد أو استخدام القوات المسلحة والجماعات المسلحة لهم، واتفاقية حقوق الطفل، وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)



والصراع المسلح، لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى آثار حالات الصراع المسلح على الأطفال.

إن الموضوع الذي ناقشه اليوم سبق عرضه بالتفصيل أول مرة على المجتمع الدولي في عام ١٩٩٦، في التقرير الذي قدمته السيدة غراتشا ميشيل بشأن آثار الصراع المسلح على الأطفال. وقد أدى رد الفعل الثابت والمتنم على ذلك التقرير إلى إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح وإلى صياغة مجموعة من القرارات الهامة لمجلس الأمن شكّلت عملية لتمكين الأمم المتحدة وأعضائها من معالجة هذه المشكلة الشديدة الخطورة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس، بما في ذلك إنشاء آلية الرصد والإبلاغ ووضع خطط عمل من أجل إنهاء استخدام الجنود الأطفال، والجهود المهمة التي بذلها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وتعرب حكومة كوت ديفوار عن تقديرها التام لحذف أسماء أطراف الصراع في كوت ديفوار من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح. لقد حُذفت أسماء تلك الأطراف من القائمة لأنها توقفت عن تجنيد الأطفال واتخذت خطوات منسقة لتحديد هوية الأطفال وإطلاق سراحهم من أجل السماح بإعادة إدماجهم. ونرحب بقيام الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن بالإحاطة علماً بالتقدم المحرز في كوت ديفوار، حيث قامت الأطراف التي سبق ارتباطها بالعمليات غير القانونية لتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم بإنهاء تلك الممارسات.

وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لمناقشة حالة - لا ندركها في بعض الأحيان - تحدث في أعقاب تسريح الأطفال. وغالبا لا تكون إعادة إدماج الأطفال في مجتمعهم المحلي عملية سهلة بالقدر الذي نأمل. وتشكّل

الاتفاقية. والأهم من ذلك هو أن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري يجب تنفيذهما بالكامل حتى تكون لهما فائدة في مكافحة استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. والسبب في ذلك هو أن واجب حماية ومساعدة الأطفال، في أوقات السلم والصراع المسلح على السواء، هو مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى إشراك الوكالات الرسمية للدولة، من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يجد سبلا مبتكرة لإشراك الجماعات المسلحة غير الحكومية وبطرق لا تقوض سيادة القانون في السعي إلى إيجاد حلول دائمة للصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تقدر ملاوي العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، واليونيسيف، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومجلس الأمن، والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في التصدي لاستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة من جميع أبعاده. وتغتنم ملاوي أيضا هذه الفرصة لتشجع مجلس الأمن على ضمان عدم غلبة الاعتبارات السياسية على ضرورات حماية الأطفال من الصراعات المسلحة. إن ملاوي تدين استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل كوت ديفوار.

**السيد دجيجي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):**

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن والمخصصة للأطفال والصراعات المسلحة. إن مستوى المناقشة وحضور نائب رئيس الوزراء يدلان على الالتزام القوي لحكومة فييت نام بهذه المسألة الحاسمة. كما أثني على العمل الذي أنجزته السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

وكما أشار الأمين العام في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٧ حول هذا الموضوع (S/2007/757)، يكمن جوهر العملية في قيام الدول والجهات غير الحكومية بصياغة خطط عمل لإنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. وترهن خطط العمل هذه على فعاليتها في توجيه التقدم المحرز وقياسه. ومع ذلك، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن يكتف مجلس الأمن جهوده لمنع الصراعات وصون السلام، من أجل حماية الأطفال عن طريق منع أو تخفيض أسباب الصراعات المسلحة. ومع ذلك، فإنه عندما تندلع الصراعات يجب أن يسعى المجلس لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام وتحسين الأوضاع الإنسانية في مناطق الصراع.

وعلاوة على ذلك، عندما ننظر في مسألة الأطفال في الصراع المسلح يجب أن نحترم باستمرار دور الحكومات وندعمه، كما تم التأكيد على ذلك عدة مرات في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن حماية أطفالها. ويجب أن تسعى الأطراف الأخرى للحصول على تعاون الحكومات المعنية حتى يمكنهما أن يقوموا معاً بمعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويجب أن يحسّن مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح اتصاليتهما بالحكومات المعنية. كما يجب أن يدركا الخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومات من أجل تحسين الثقة المتبادلة، وأن يدعم تلك الخطوات. وفي الوقت ذاته، يجب تجنب إضفاء الطابع السياسي على مسألة الأطفال. وينبغي ألا تُستخدم مسألة حماية الأطفال كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

المعاودة، أو عجز الأطفال عن التصرف بشكل مناسب مع عائلاتهم أو مجتمعهم المحلي، مشكلة تثير لدينا بالغ القلق.

وترحب حكومتي بالعمل الكبير الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة عمليات حفظ السلام وشركائهما. ومع ذلك، ليس من الممكن توفير الحماية للأطفال دون إشراك حكومات البلدان التي تواجه الصراعات أو التي تحاول إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وفي ذلك الصدد، يجب أن تركز الأمم المتحدة ومجلس الأمن جهودهما على تعزيز التدابير الوطنية التي تهدف إلى تقوية الأطفال وحمايتهم، والتنفيذ الفعال لبرامج تسريح القصر وإعادة إدماجهم، وهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تؤدي إلى منع تجنيد الأطفال، ومنع الجرائم الأخرى المرتكبة ضد الأطفال.

إن تأهيل الأطفال الذين ارتبطوا بالقوات المسلحة أو بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم من الأمور الأساسية. ولذلك، يجب أن يواصل المجتمع الدولي توفير الموارد اللازمة لتنفيذ وتعزيز البرامج الوطنية للتأهيل وإعادة الإدماج من أجل كفالة قدرة هذه المداخلات على البقاء على المدى الطويل ونجاحها. كما يجب أن تأخذ هذه البرامج في الحسبان الشواغل المعينة للبنات المقاتلات والبنات المرتبطات بالجماعات المسلحة. وندعو الشركاء إلى إدراج الدعم اللازم للصحة والتعليم كأولوية في برامجهم الطارئة، حتى يمكن استمرار توفير التعليم والمرافق الصحية والخدمات الصحية والرعاية الصحية للأطفال في مخيمات اللاجئين أو المشردين أثناء الصراع المسلح.

ويحدونا الأمل في أن تثمر الجهود الشاملة، المبذولة على مستوى منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الدول المهتمة، عن نتائج ملموسة تحسّن وضع الأطفال في الصراع المسلح.

المساعد لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وممثل المنظمة غير الحكومية، على مساهمتهم في المناقشة التي دارت هذا الصباح وعلى جهودهم المبذولة من أجل تحسين وضع الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

يود وفد بلادي أن يثني على الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة وأن يسجل دعمنا للعمل الذي تقوم به. كما نود أن نشي على العمل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، بقيادة فرنسا. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم لمكتب الممثلة الخاصة وللفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح في أداء ولاياتهما.

لقد قطع مجلس الأمن شوطاً طويلاً منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار له بشأن الأطفال والصراع المسلح، والذي تبعته خمسة قرارات أخرى. وقد أُرست تلك القرارات، والبيانات الرئاسية التي صدرت بشأن هذا الموضوع، الأساس ووضعت الإطار فيما يتعلق بحماية الأطفال في الصراع المسلح. ويشجعنا التقدم الذي أحرز في حماية الأطفال في حالات الصراع، نتيجة للمشاركة المستمرة في هذه المسألة من جانب مجلس الأمن.

ومما يزيد من تفاؤلنا النتائج التي أحرزت من خلال آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). لكننا نلاحظ أنه على الرغم من هذه النتائج المشجعة، ما زال الوضع في الميدان لا يبعث على الرضا. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة من أجل المحافظة على الزخم وزيادة تحسين حياة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في كل الحالات.

وفي هذا الصدد، نطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في رصد الانتهاكات الجسيمة الأخرى، بالإضافة إلى تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. ويمكننا أن نبدأ

أخيراً، يجب أن يستمر استخدام القرار ١٦١٢ كأساس لتحسين آلية الرصد والإبلاغ وإتقانها، وكذلك أنشطة الفريق العامل بوجه عام. ومن الأهمية بمكان أن يعالج مجلس الأمن مسألة نطاق آلية الرصد والإبلاغ. وحالياً، لا يجري العمل بالآلية إلا في حالة الانتهاكات المتصلة بتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، ولا تُطبّق بصورة منهجية إلا على الحالات التي تُدرج رسمياً في جدول أعمال المجلس. وفي الواقع، ينبغي أن تُطبّق الآلية بشكل تلقائي على جميع حالات الصراع المسلح التي تنتهك فيها القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة سلامة الأطفال وحقوقهم.

في الختام، أود أن أحث الأمم المتحدة على عدم اللجوء بصورة منهجية إلى استخدام الجزاءات عند معالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح، لأن كل حالة تختلف عن الأخرى. أما بالنسبة لأطراف الصراع، فيأني أحثها على الوفاء بالتزاماتها باحترام القانون الإنساني الدولي وحماية حقوق الأطفال.

وفي النهاية، يجب أن يقوم الشركاء في التنمية، في فترة التعمير بعد انتهاء الصراع، بإيلاء الأولوية لإعادة إدماج الأطفال في عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعهم، ويجب أن يعملوا على كفالة أن تكون الموارد المتاحة كافية وكبيرة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد كافانابو** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر وفد فييت نام على تنظيمه هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأطفال والصراع المسلح. يشير وضع الأطفال في الصراع المسلح قلقاً بالغاً ويستحق أن يوليه مجلس الأمن اهتماماً خاصاً. كما نشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، والأمين العام

الآخرين في حالات الصراع. ولذلك، من الأساسي أن يكون تركيز البرامج المعمول بها في مناطق الصراع منصبا على الأطفال. ونطلب إلى الأمين العام أن يكفل نشر مستشاري حماية الأطفال المديرين والمجهزين بشكل كاف في جميع عمليات حفظ السلام. فضلا عن ذلك، يتعين تعميم الشواغل الخاصة بالأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع التركيز على إعادة الإدماج الطويلة الأجل القائمة على أساس مجتمعي. وينبغي توفير موارد كافية للبرامج التي تركز على الأطفال. ونحث مجلس الأمن أن يقي هذه المسألة قيد نظره.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الامتنان لوفد فييت نام على عقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ويتيح هذا الاجتماع فرصة لتحديد الالتزام القوي بحماية الأطفال وحقوقهم في الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في هذا المجال.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، للزيارة التي قامت بها إلى أفغانستان، والبيان الشامل الذي أدلت به.

إن جميع الأطفال لديهم احتياجات متشابهة ويتشاطرون الأحلام ذاتها. وهم يمثلون مستقبل مجتمعاتنا ويعكسون صورة الدول التي يعيشون فيها. وحكومة أفغانستان ما فتئت تبذل الجهود لإعادة بناء البلد بعد ٣٠ عاما من الحرب التي أثرت بشكل كبير على حياة الأطفال، وخاصة الفتيات. والأطفال هم في مقدمة ضحايا الحرب في أفغانستان. وقد دمرت سنوات الصراع في بلدنا

بإضافة الانتهاكات الأخرى على مراحل، بادئين بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، إلى مجموعة إشارات البدء باتخاذ الإجراءات. ويأتي اقتراح إشارة البدء هذه نظرا لاعتماد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، إضافة إلى حجم مشكلة العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال.

إن استمرار انتهاك حقوق الأطفال، وخاصة في حالات الصراع مسألة تبعث على القلق البالغ. وما يزيد من قلق وفد بلدي تصاعد عمليات الاغتصاب والانتهاكات الجنسية ضد الأطفال، وبصفة خاصة الفتيات، في أوقات الصراع. إننا ندين بشدة كل انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب والعنف القائم على أساس نوع الجنس، واستخدام الأطفال كأدوات للحرب، مثل استخدامهم كدروع بشرية، وشن الهجمات وجواسيس ومنفذي تفجيرات انتحارية.

كما أننا ندين الهجمات على المدنيين والممتلكات العامة، وخاصة التي تستهدف المدارس والمدرسين والمراكز الترفيهية. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا الشأن، نحى العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة وندعو الدول الأعضاء إلى دعم المحكمة. كما نحث الحكومات الوطنية على تعزيز سيادة القانون في بلدانها وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وإضافة إلى ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ تدابير هادفة ضد مرتكبي الجرائم.

إن أحد أكبر التحديات في حماية الأطفال هو إنهاء الصراعات. وعلينا أن نتصدى للأسباب الجذرية للحرب، بالإضافة إلى التصدي للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين أوضاع الأطفال والمدنيين

وتقوم طالبان بأفطع الممارسات التي يمكن تصورها أثناء قيامها بأعمالها الهدامة. ويقوم الإرهابيون بتجنيد وتدريب واستغلال الأطفال كمحاربين وترسلهم للقيام بالتفجيرات الانتحارية. وبعد أن أصبحت القوات الأمنية الأفغانية والدولية أكثر خبرة في كشف المهاجمين الانتحاريين، زاد استخدام الأطفال لأهم بشكل عام لا يثيرون الشبهات. كما يشكل الأطفال الذين ينفذون التفجيرات الانتحارية أداة فعالة في الحرب النفسية لأن مشهد الطفل المهاجم يستعصي على الفهم عدا عن كونه مفرعا.

إن تصعيد طالبان لحملة التهريب من خلال إحراق المدارس والعيادات الطبية، ونشر رسائل التهديد والهجمات على المدرسين وأطفال المدارس خلق جوا من الإرهاب الذي يصيب الأطفال بالصدمة ويمنعهم من الذهاب إلى المدارس ويؤدي إلى تدمير مستقبلهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يقوض جهود تحقيق الأهداف الإنمائية الرامية إلى تحسين ظروف حياة مواطنينا، بما في ذلك الأطفال، ويكفل مستقبلا مظلما لشعبنا.

إن حالة الإحباط الناجمة عن سنوات العيش في ظل الصراع وظروف الفقر الاقتصادي والاجتماعي والمدعومة بغسل الأدمغة وتلقين المبادئ القادم من المدارس عبر الحدود هيئ الظروف المؤاتية لتجنيد وتدريب الأطفال الأبرياء لاستهداف طائفة واسعة من الأفراد المدنيين والعسكريين الأفغان والدوليين. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عدد الأطفال الذي يقتلون ويجرحون على أيدي طالبان والمجموعات الإرهابية الأجنبية الأخرى.

ونود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات بين الأطفال خلال عمليات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ندعو شركاءنا الدوليين إلى ممارسة أقصى درجات الحذر وتحسين التنسيق مع قوات

اللوازم الأساسية للحياة، مثل المدارس، والرعاية الصحية، والمأوى الآمن، والماء والغذاء، وأفسدت العلاقات الأسرية. كما أنها أوجدت الوصم والتوتر النفسي الذي يعقب الصدمة وخلقت جوا من التشاؤم إزاء المستقبل.

وأفغانستان ملتزمة بقوة بإزالة آثار الحرب على الأطفال وهي تفي بواجب حمايتهم. وتحسين حالة الأطفال الأفغان والحماية الشاملة لحقوقهم شرطان أساسيان للتنمية المستدامة لدولتنا. كما أن ذلك سيرسي أساسا قويا للجيل القادم من أجل العيش بسلام وازدهار والتمتع بحقوق الإنسان. ورؤيتنا لضمان حماية الأطفال ورفاهيتهم تقوم على تهيئة البيئة التي توفر الأمن وتضمن الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتحترم سيادة القانون.

وقد حققنا تقدما كبيرا في تحسين وضع الأطفال منذ عام ٢٠٠١. ولكننا نواجه حاليا تحديات أمنية دقيقة تهدد المكتسبات التي حققناها خلال السنوات السبع الماضية وتقوض جهودنا الجماعية لتحسين ظروف حياة أطفالنا وكفالة مستقبل واعد وزاهر لهم.

وما زال الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا ويؤثر بشكل جذري على الحياة اليومية لشعبنا، وخاصة على أطفالنا. وتدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان ناجم عن تصاعد العمليات الإرهابية التي تنفذها القاعدة وطالبان والمجموعات المسلحة الأخرى المرتبطة بها في المنطقة. وقد صعد الإرهابيون هجماتهم على أراضينا، مستخدمين الأعمال والأساليب الوحشية، بما فيها السيارات المفخخة، والهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع الموجهة ضد القوات الوطنية والدولية. وتستهدف تلك الهجمات بشكل متعمد الأماكن المكتظة بالسكان حيث يكون الأطفال الضحايا الرئيسيين.

ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام القادم، كما طلب في القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وندعو إلى العمل لوقف إساءة معاملة الأطفال.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي ترأسه فرنسا. ونود أن نرى مواصلة نشر النتائج التي تؤدي إلى عمل قوي وسريع ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. والفريق العامل عنصر حيوي في سلسلة من الآليات لضمان حماية الأطفال المتضررين من الصراعات.

ونحن نقدر تفاني الممثلة الخاصة رادىكا كوماراسوامي في تنفيذ الالتزامات الواردة في صلاحياتها والنتائج القيمة التي عادت بها من زيارتها الميدانية.

ونحمد أن اليوم يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وننتهز هذه الفرصة لنؤكد ثانية على الأهمية المركزية لهذه المحكمة في تقديم مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال إلى العدالة.

وتشيد نيوزيلندا بأولئك المشاركين، وتلك البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم ولا سيما مجلس الأمن للجهود المتواصلة لضمان سلامة الأطفال المتضررين من الصراع بشكل أفضل. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة عمله لتنفيذ الولاية المحددة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي نعتقد أنها تستمر في توفير الأسس السليمة للعمل القيم للممثلة الخاصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بداية أن أهنيء فييت نام على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة خلال رئاسة فييت نام.

الأمن الأفغانية خلال العمليات من أجل تفادي سقوط الضحايا المدنيين ولضمان الأمن والسلامة المادية للأطفال.

إن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة من أصعب التحديات الإنسانية والأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً. وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال في الصراعات المسلحة وضمان حقوقهم يتطلب استراتيجية متكاملة مع تركيز خاص على تخفيف حدة الفقر، وخاصة بين أضعف فئات مجتمعنا، بما في ذلك الأرامل واليتامى.

إن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية يتطلب التعاون والتنسيق الكامل بين حكومة أفغانستان وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة. ونود أن ندعو جميع البلدان المانحة ووكالات التنمية لمساعدتنا في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإرساء الحكم الرشيد.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

**السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على ابتدار هذه المناقشة حول الأطفال والصراعات المسلحة. وتشكر نيوزيلندا الأمين العام على تقريره (S/2007/757). إن نيوزيلندا تتفق مع توصية التقرير بالألا يقتصر مجلس الأمن في اهتمامه على تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود، بل ينبغي أن يعطي وزناً متساوياً لجميع أصناف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وبالتحديد، القتل والتشويه، والهجمات ضد المدارس والمستشفيات، والاعتصاب والأنواع الأخرى الجسيمة من العنف الجنسي والاختطاف والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية.

إننا نعتز بأننا شاركنا في تقديم قرار مجلس الأمن الأخير ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ونرحب بالاعتراف بأن الأطفال في الصراعات المسلحة معرضون بشكل حاد للعنف الجنسي.

إن رفاه وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي أن ينظر إليها من منظور شامل. وتؤيد نيبال النهج المتمثل في إيجاد حل دائم من منظور الحقوق والتنمية. وفي هذا السياق، لا بد من تطبيق الصكوك الدولية القانونية لحماية حقوق الأطفال بقوة في جميع الظروف. إن وجود استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى حل الأسباب الجذرية لمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي أن يكون الطريق نحو الأمام. وفي هذا السياق، نرحب باقتراح مكتب المثلة الخاصة بإجراء بحث حول الأسباب الجذرية. وهناك أيضا حاجة للقيام ببعض العمل لمعالجة منظور تنمية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن نيبال تولي أهمية عالية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين وقعوا ضحايا الصراعات المسلحة. ونحن نعمل على نحو وثيق مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والحكومة والأطراف السياسية في نيبال ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ مختلف توصيات الفريق العامل، لا سيما في سياق العملية السياسية الجارية. وضمن أمور أخرى، نعمل مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان لإعداد خطة لإعادة تأهيل أولئك القصر الذين سيفرج عنهم في وقت قريب من بين صفوف المقاتلين، وفقا لاتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

إن حكومة نيبال ملتزمة بإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت ضد الأطفال تحت أية ذريعة من الذرائع. ونيبال بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، تتخذ تدابير لسن وتنفيذ أحكام تلك الصكوك.

ونحن على يقين بأن جهودنا سوف تسفر عن منجزات ملموسة بتشكيل الحكومة الجديدة في المستقبل

إن نيبال تقدر الملاحظات التي أبدتها حول هذا الموضوع صباح اليوم الأمين العام؛ وممثلته الخاصة، السيدة رادريكا كوماراسوامي؛ والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة فينيمان؛ ومساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد موليت.

إن النزاعات المسلحة ما زال لها أثر هائل على الأطفال. وفي غالبية الصراعات، غالبا ما يجند الأطفال بشكل متهور من طرف المجموعات المسلحة ويتركون بدون حماية. وفي بلدان أخرى، هم الذين يتحملون العبء الأكبر لأكثر آثار الحرب سوءا، بما في ذلك التشرد. وأحيانا يتضررون من سوء المعاملة الجنسية والاستغلال.

إن قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والمناقشات المواضيعية قد أسهمت إلى حد كبير في معالجة محنة الأطفال في الصراعات المسلحة. ورغم تسجيل بعض التقدم في العقد الماضي لتحسين حماية وسلامة الأطفال في الصراعات المسلحة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

إن إنهاء الصراعات، بدون شك، هو أفضل سبيل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ولذلك ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة في ضوء مركزية عمليات السلام حيثما وجدت. وتدعم نيبال مفهوم إدخال حماية الأطفال في اتفاقات السلام وفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما دامت تسهم في قضية حماية الأطفال بينما تعمل على إنهاء الصراع.

وحيثما لا توجد عملية سلام، ينبغي لحماية الأطفال أن تولي أهمية كبيرة في جميع حالات الصراع. ولا يمكن لأحد أن يعفى من المساءلة عن أعماله ضد الأطفال ولا يمكن التسامح مع ثقافة الإفلات من العقاب.

إن كل واحد منا كان طفلاً. وإذا كنا لم نحصل على الحب والرعاية والحماية في ذلك الوقت، لكننا غير موجودين هنا. ولا يمكن لأحد أن يجادل بنجاح ضد القول بأن الأطفال هم أفضل وأثنى كثر لكل أمة في هذا العالم. إن أعظم بطل وطني فلبيني، الدكتور هوسي ريزال، يمجّد الأطفال لأنهم أمل الأمة. وغني عن القول أن سوء معاملة الأطفال أو إنكار حقوقهم هو تدمير لأمل الأمة ومستقبلها وتحلل من أي وعد بتقديمها.

ولذلك، تولي الفلبين أهمية كبرى للأطفال. ويجعل دستور الفلبين الطفل النواة للأسرة الفلبينية. ويعترف بالدور الحيوي للشباب في بناء الأمة ويوجه الدولة لتعزيز وحماية رفاههم البدني والمعنوي والروحي والثقافي والاجتماعي ويدافع عن حق الأطفال في المساعدة وتوفير الحماية الخاصة بهم من جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والقسوة والاستغلال والحالات الأخرى التي تضر بتنميتهم.

إن لدى الفلبين ترسانة كبيرة من القوانين بخصوص حقوق الأطفال أو حمايتهم، مثل قانون الأسرة، وقانون رفاه الأطفال والشباب، والأمر الأكثر أهمية أن القانون الجمهوري رقم ٧٦١٠، المعروف أيضاً بالقانون الذي يوفر رادعا أقوى وحماية خاصة ضد سوء معاملة الأطفال واستغلالهم والتمييز ضدهم. وفيما يتعلق بالموضوع قيد النظر، يشمل هذا القانون أحكاما بحظر استخدام الأطفال في القتال المسلح وحمايتهم من الصراعات المسلحة. ويجعل من الأطفال "مناطق سلام" وينص على إخلاء الأطفال في أثناء الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، عملاً بالأمر التنفيذي رقم ٥٦، الذي أصدرته الرئيسة غلوريا ماكاباغال - أرويو في عام ٢٠٠١، أنشأت الفلبين إطاراً برنامجياً شاملاً للأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة، تتولى تنفيذه ١٨ من الأجهزة الحكومية بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

القريب، التي من المرجح أن يرأسها الحزب الشيوعي النيبالي (المالويون)، باعتباره أكبر حزب في الجمعية التأسيسية التي نجحت في الانتخابات يوم ١٠ نيسان/أبريل هذا العام. وإعلان الجمعية التأسيسية لجعل نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية أنهى ٢٤٠ سنة من حكم الملكية بطريقة سلمية ويشترّ بيزوغ عهد جديد من التحول السياسي. وهذه التطورات السياسية وغيرها من المرجح أن يكون لها أثر إيجابي هام على حماية ورفاه الأطفال المتضررين من صراع مسلح دام ١٠ سنوات وهو على وشك الانتهاء في نيبال.

إن نيبال تشيد بالمبادرات التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة في إيجاد تآزر لربط الجهود التي تبذلها مختلف الوكالات في معالجة مخنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتتطلع حكومة نيبال إلى زيارتها المقترحة إلى نيبال في وقت يلائم الطرفين.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن نيبال ملتزمة بالعمل مع أعضاء مجلس الأمن لإقامة إطار عمل شامل لحماية وتعزيز حقوق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وإيجاد حل دائم لهذه المشكلة الإنسانية الخطيرة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية):** إن الفلبين ترحب بهذه المناقشة المفتوحة حول هذه القضية الهامة للأطفال والصراعات المسلحة ونهتكم ونشيد بكم، سيدي الرئيس، وبأعضاء المجلس لتنظيمها. ومن خلالها ربما ننتهي إلى حلول دائمة ونأخذ التدابير الفعالة والدائمة التي ستمنع وتنهاي تجنيد واستعمال الأطفال في الصراعات المسلحة. وسوف يوزع النص الكامل لبياني؛ وسأدلي بنسخة موجزة من هذا البيان.



على أيدي جهات فاعلة من غير الدول وقامت بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ومن التطورات الأخيرة الجديدة بالتنويه الاستعراض الجاري القيام به من جانب حكومة الفلبين لإدراج أحكام متعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة في مفاوضات السلام الجارية مع الحزب الشيوعي بالفلبين - جيش الشعب الجديد وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وهذا يتمشى مع الخطوات المتخذة لإدخال هذه المسألة في صلب المحادثات مع هاتين الجهتين الفاعلتين غير الحكوميتين، ولا سيما في سياق عملية السلام. غير أنه يجب التشديد على أن الفلبين تحتفظ بحقوقها الخالص في التعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في الفلبين.

ومن التطورات الأخرى في الفلبين العمل المتواصل الجاري القيام به من جانب اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال المشتركين في الصراعات المسلحة عملاً بالإطار البرنامجي الشامل الذي أشرت إليه من قبل. وقد نظمت اللجنة حلقات عمل للحوار مع مقدمي الخدمات الرئيسيين. ويدور المشروع حول المجالات الثلاثة ذات الأولوية للجنة، وهي أولاً تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالحالات التي تتناولها اللجنة؛ ثانياً، تحسين التنسيق المؤسسي؛ وثالثاً، إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وإعادة إدماجهم بشكل فعال في المجتمع.

وتتألف المؤشرات الرئيسية للتقدم المحرز في الفلبين من قوة الحماية القانونية المقدمة للأطفال فيها، وأنشطة الحكومة الشاملة والمنسقة من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وتعاوننا الممتاز مع الأمم المتحدة، الذي أتى بتغييرات إيجابية على أرض الواقع ونتج عنه زيادة الحماية والأمان للأطفال. وفي ضوء تلك التدابير، توصي الفلبين بأن ينظر مجلس الأمن

والفلبين من الدول الأطراف في الاتفاقات الدولية لحماية حقوق الأطفال. وأكثر من ذلك صلة بموضوع المناقشة أنها صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠١ إعلاناً للالتزام نحو الأطفال.

ولا يمكن قياس آثار الصراع الضارة على الأطفال فتأثيرها عليهم يستمر طوال حياتهم. وكثيراً ما تؤدي إلى تدمير نفسياتهم الواهنة التي لا تزال في مرحلة النمو، وتسبب آلاماً ذهنية لا توصف، وفي أسوأ الحالات تجر عليهم الموت في غير أوانه وبدون حق. وتدرك الفلبين إدراكاً كاملاً ضرورة تصحيح تلك الحالة بأسرع ما يمكن، ووقف العذاب الذي يتعرض له الجنود الأطفال وإعادة إدماج وتأهيل الأطفال المنكوبين المتأثرين على هذا النحو.

وقد بذلت الفلبين جهوداً قوية في هذا الصدد وما زالت تتخذ أنجع الإجراءات بالتعاون مع جميع الجهات المعنية. وقد اعترف المجتمع الدولي بجهودنا الإيجابية، فأشارت الأمم المتحدة ثنائية على المستوى الرفيع للغاية للإطار القانوني في الفلبين الذي يوفر الحماية الفعالة للأطفال. وأشادت المنظمة أيضاً بتعاون الفلبين الإيجابي والبناء مع الأمم المتحدة في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ.

وكما أسلفت الذكر، تود الفلبين أن تشدد مرة ثانية على سياستها المعلنة باعتبار الأطفال مناطق للسلام. علاوة على ذلك، تفعل الحكومة كل ما في وسعها لمنع تجنيد واستغلال الأطفال الفلبينيين في الصراعات المسلحة والقضاء عليهما. علاوة على ذلك، أنقذت إدارة الرفاه الاجتماعي والتنمية كثيراً من الأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة

الطرق والوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي بصفة عامة أن يساهم في التوصل إلى حل طويل الأمد ومستديم لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ونحن نؤمن أيضا بالأخذ باستراتيجية واسعة لمنع الصراع. وفي الحالات التي تنشب فيها صراعات، يجب أن تكون المصالحة الوطنية هي الاستراتيجية المفضلة. وفي هذا الصدد، نتكلم من تجربتنا الوطنية. فقد عادت الآن إلى حظيرة القانون ١٧ جماعة من بين ١٨ من جماعات المتمردين، وذلك نتيجة لسياسة المصالحة الوطنية التي نتبعها. ويسود السلام والاستقرار في جميع أنحاء ميانمار تقريبا. ولم يعد البلد في حالة من الصراع المسلح.

ونتصدى أيضا بنجاح لمسألة الأطفال دون السن القانونية في الخدمة العسكرية. وقد أشار تقرير الأمين العام عن ميانمار (S/2007/666) في موجزه إلى أنه "قد تعهدت حكومة ميانمار على أرفع مستوياتها بأنه لن يتم تجنيد أي طفل يقل عمره عن ١٨ سنة". وفي هذا الصدد، أود أنؤكد أن التزام ميانمار الدولي يقضي بعدم تجنيد أي شخص دون سن ١٦ عاما. غير أن قواعدنا المحلية ولوائحنا تنص على مستوى أعلى من ذلك. وبموجب قانون خدمات الدفاع في ميانمار وتوجيهات مجلس وزارة الحربية، فإن الحد الأدنى لسن التجنيد هو ١٨ عاما.

وقوات ميانمار المسلحة، بما فيها جيش ميانمار الوطني "تاتماداو كبي"، كلها من المتطوعين؛ ومن يلتحقون بالخدمة العسكرية يفعلون ذلك بمطلق اختيارهم. والتجنيد القسري في أي صورة محظور بشدة. وقد أنشئت مديرية جديدة للإشراف على التقيد الصارم بالأوامر واللوائح والتوجيهات في عملية التجنيد. غير أن ثمة حالات ادعى فيها أشخاص دون سن ١٨ عاما أنهم أكبر سنا من ذلك وتمكنوا من الالتحاق بالخدمة العسكرية. كما أن هناك حالات اتسم

جديا في طرق تقييم التقدم المحرز في حماية الأطفال المتأثرين من جراء الصراع. وبذلك سيخلص المجلس إلى أنه يمكن حذف الفلبين من قائمة البلدان الواردة في المرفق الثاني بتقارير الأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتؤيد الأصول القانونية الآن اتخاذ هذا المسار.

وسيمثل رفع الفلبين من هذه القائمة انتصارا ملحوظا للالتزام بلدي بتحقيق العدالة للأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة ولأجرائهم. كما أنه سيمثل نصرا مساويا للأمم المتحدة وسيقنع مجلس الأمن كذلك على التركيز على البلدان التي في حاجة ماسة إلى المساعدة. ولا يحتاج الأمر إلى سعة خيال ليدرك أن هناك أطفالا أكثر في أماكن أخرى معرضين للخطر أو محرومين من حقوقهم ومستقبلهم بل ومن حياتهم لأسباب أخطر من الصراعات المسلحة.

وفي الختام، تود الفلبين أن تؤكد مجددا تقديرها للأهمية التي يوليها مجلس الأمن لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة. ونؤكد للمجلس استمرار تعاوننا بشأن هذه المسألة. وتود الفلبين أيضا أن تسجل أنها تتطلع للزيارة التي ستقوم بها السيدة راديك كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، لكي ترى بنفسها الهدوء والسلام النسيبين اللذين يسودان في بلدي وترى أنه ليس في حالة من الصراع المسلح تنذر بكارثة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل ميانمار.

**السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):** أود أن

أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي كي أشارك في مناقشة اليوم المفتوحة. ويعرب وفدي عن تقديره للقرار الذي اتخذته الرئاسة الفيتنامية بالتركيز على

إلى زيارة ميانمار. وخلال زيارتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، برهنت حكومة ميانمار على التزامها الإيجابي بالموافقة على إقامة آلية للرصد والإبلاغ.

وتطبق الحكومة سياسة التمهين الدقيق في مرحلة التجنيد ومرحلة التدريب وحتى في مرحلة ما بعد التدريب. ونتيجة لذلك التمهين الدقيق تم بين شباط/فبراير ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨ رفض ١٠٤٩ شخصا دون السن المطلوبة في مرحلة التجنيد. ومن عام ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ طُرد من الجيش ٢٥٩ شخصا كانوا قد أفلتوا من قيود التمهين الأولي. ومن عام ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اتخذت إجراءات عقابية ضد ٤٤ من أفراد الجيش لم يتقيدوا بدقة بمعايير التجنيد.

التعليم عنصر هام في معالجة مسألة الجنود الأطفال. وإن الحكومة، بمساعدة متواصلة من اليونيسيف، نظمت عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عُقدت أربع حلقات عمل وحلقات دراسية شاركت فيها منظمتا "الرؤيا العالمية"، و "انقذوا الأطفال" مشاركة نشيطة. وتلك الحلقات أعقبها عدد من الدورات الدراسية المضاعفة. وبين ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نظمنا دورات دراسية مضاعفة في كل أنحاء البلد حضرها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وزوجاتهم.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن الجماعات المسلحة الست التي عادت إلى حظيرة القانون، كما جاء في تقرير الأمين العام، أعلنت التزامها علنا بأنها لن تجند الأطفال.

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يتضمن عناصر مهمة لمعالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح. وهنا أود أن أشدد بأقوى العبارات على الحاجة إلى تقييد كيانات الأمم المتحدة الصارم بما يتضمنه القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا سيما

فيها القائمون بالتجنيد بالتراخي في تطبيق شرط السن الأدنى، خصوصا في المناطق النائية.

ولذلك أنشأت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لجنة رفيعة المستوى لمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية للخدمة العسكرية كجنود. واعتمدت اللجنة تحقيقا لأهدافها خطة عمل تكفل الدقة في ضمان عدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما في القوات المسلحة. وطبقت أيضا تدابير للتوعية العامة. كما أقامت اللجنة فرقة عمل في هذا الصدد، مؤلفة من الوزارات ذات الصلة.

وما أود أن أشدد عليه هنا هو وجود الآلية واللوائح الضرورية لضمان عدم تجنيد أي شخص دون سن ١٨ سنة في الخدمة العسكرية. ولزيادة الوعي بين القائمين بعملية التجنيد، يجري موظفو مكتب القائد العام محادثات بشأن حماية حقوق الأطفال وتعزيزها والتوجيهات واللوائح التي تحكم عملية التجنيد. ووجهت الدعوة أيضا لليونيسيف لتنظيم محاضرات عن حماية حقوق الطفل وتعزيزها. والمجنودون الجدد الذين يكتشف أنهم دون السن القانونية في مراكز التجنيد يسرحون ويسلمون لوالديهم أو لأولياء أمورهم. وتتخذ إجراءات لمعاقبة القائمين بالتجنيد الذين يخالفون اللوائح.

وتقدم الحكومة معلومات تفصيلية بشأن التقدم المحرز في أنشطتها الخاصة بالتوعية، وعدد بيانات الأطفال دون السن القانونية الذين يسرحون من الخدمة العسكرية وغير ذلك من البيانات ذات الصلة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. وتقدم تلك المعلومات أيضا للممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، الذين يتاح لهم من وقت لوقت فرص زيارة مراكز التجنيد ليشهدوا عملية التجنيد بأنفسهم. كما دعونا السيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام،

وبلدي، مملكة تونغا. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والصراع المسلح. ونهتكم على قيادتكم في اتخاذ زمام هذه المبادرة لتسليط الضوء على وطأة الصراع المسلح على أمن الأطفال.

مسألة الصراع المسلح ووطأته على الأطفال تتسم بأهمية عظيمة للعالم، ولمنطقتنا كذلك. فالأطفال والشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكاننا، وإن تحدي توفير بيئة لهم قوامها السلامة والأمن يحظى بالأهمية القصوى لدى زعمائنا. نحن قد لا تكون لدينا مشاكل الجنود الأطفال، كذلك التي يعاني منها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكن منطقتنا عانت من صراعات داخلية، وتلك الصراعات تركت وطأة سلبية على أطفالنا وشبابنا. كما أننا نواجه تحدي تطهير بيئتنا لنكفل خلوها من الذخائر القديمة المخلفة من الحربين العالميتين السابقتين. فالذخائر القديمة تنطوي على مخاطر على بيئتنا. وهي تلحق الضرر بمياهنا وبيئة صيد السمك. كما تترك وطأة سلبية على صحة أطفالنا. لذا فإن الأخذ بنهج طويل الأمد سيكون مفيدا للحفاظ على سلامة وأمن البيئة للأجيال التالية.

إن العمل الذي استهله مجلس الأمن أحدث فرقا نحو الأحسن بفضح الوطأة الهدامة للصراع المسلح على الأطفال. وإن مبادرة مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح أثمرت عن نتائج إيجابية في توسيع نطاق الحماية للأطفال في حالات الصراع. وقد استعرض الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح استعراضا منهجيا ١٨ تقريرا قطريا من الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، واعتمد ١٣ مجموعة من التوصيات على أساس النتائج المستخلصة من الاستعراضات. ويوجد الآن في تسع بعثات لحفظ السلام مستشارو متخصصون في حماية

ما يتعلق بالحوار المستهل بموجب إطار عمل آلية الرصد والإبلاغ من قبل كيانات الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول. وسمحوا لي أن أشدد أيضا على أن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ينص أيضا على أن الآلية يجب أن تزاو عملها بمشاركة وتعاون الحكومات الوطنية.

أود أن أختتم بالتشديد مرة أخرى على أن حكومة ميانمار أعلنت التزامها على أعلى مستوى بأنه لن يجند في الجيش أي طفل دون الثامنة عشرة من العمر. وقد أسسنا آلية من خلال اللجنة الرفيعة المستوى لمنع الجيش من تجنيد الأطفال دون السن القانونية. كما شكلنا أفرقة عاملة تحت إشراف اللجنة وافتتحنا مركزي اتصال، أحدهما في وزارة الرفاه الاجتماعي والآخر في وزارة الخارجية، للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار أثبت أنه شريك طيب يساند مساعي الحكومة لمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية في الجيش. وسنواصل تعاوننا مع فريق الأمم المتحدة القطري. وإننا نكن احتراما عاليا للممثلة الخاصة للأمين العام رادিকা كوماراسوامي ونثق بتزاهتها. وسنواصل تعاوننا معها.

سمحوا لي أن أعرب عن الأمل بأن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها ميانمار لمعالجة المسألة ستحظى بالتقدير الواجب، وأن اسم تيمادو كاي سيحذف من مرفق التقرير التالي للأمين العام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تونغا.

**السيد تونيو (تونغا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، وهي بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وساموا وفانواتو وفيجي وولايات ميكرونيزيا الاتحادية

الصحية لأولئك الأطفال بعد إنقاذهم. ويتسم بالأهمية أيضا تحفيز التنمية الاقتصادية والنمو في أوضاع ما بعد الصراع، حتى يمكن لأولئك الأطفال والشباب أن يحصلوا على التعليم والتدريب المهني وفرص العمل. ومن المهم على وجه التحديد أن تتوفر لأطفالنا وشبابنا الفرص التعليمية والتدريبية المهنية للنهوض بالأمن السياسي والاقتصادي داخل منطقتنا.

ويحدونا الأمل أن يواصل الفريق العامل رصد معاملة الأطفال والأطفال الجنود في حالات الصراع. وإن بذل جهود تعاونية أعظم بين الفريق العامل ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومنظمة اليونيسيف، مهم لتعزيز اندماج الأطفال في المجتمع المحلي في البيئات الإنمائية في حالات ما بعد الصراع.

النهج الوقائي المنادى به للتعامل مع مسألة الأطفال في حالات الصراع المسلح ينطبق أيضا على التهديدات الأخرى للسلام والأمن الدوليين. ومما يتسم بالأهمية اتخاذ تدابير دائمة لمعالجة التأثيرات الأمنية المترتبة على المسائل الشاملة لكل القطاعات، لأن تلك المسائل توصف بأنها ليست تهديدات أمنية تقليدية وإنما، في الواقع، تهديدات تترتب عليها آثار أمنية خطيرة. وعلى سبيل المثال، يشكل تغير المناخ مسألة شاملة لكل القطاعات تتسم بالأهمية للسلام والأمن الدوليين، ويحدونا الأمل أن يعتمد مجلس الأمن نهجا استباقيا في معالجة الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، مثلما فعل مع مسألة الأطفال والصراع المسلح.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل بنن.

**السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية):** يود وفدي أن يهنئكم بجرارة، سيدي، بمناسبة تسلم بلدكم رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية

الأطفال، وأصبح أمن الأطفال عنصرا بارزا أيضا في اتفاقات السلام.

ومما يتسم بالأهمية أن يعمل مجلس الأمن على استدامة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطط العمل الرسمية الأربع المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام، بغية وضع حد لتجنيد الأطفال. وإننا نعرف بأن ما يقرب من ١٤٠٠ طفل قد تم تسريحهم كنتيجة مباشرة للامتنثال لخطط العمل. لكن الحاجة تقوم أيضا إلى تركيز الانتباه على التدابير الوقائية فيما يتصل بتلك المسألة. وإن حماية الأمن البدني للأطفال تشكل الخطوة الأولى.

ويجب علينا أن نتخذ خطوات أوسع لكفالة أن يحظى الأطفال بالرعاية في بيئات ما بعد الصراع. فالأطفال الذين عانوا من صدمات الحرب، وبخاصة الأطفال الجنود، يجب أن يلقوا المساعدة الضرورية لمساعدتهم في الاندماج في مجتمعاتهم المحلية. وقد بينت تقارير كثيرة أن من الصعب بصورة خاصة أن يحظى الأطفال الجنود بالترحاب والقبول داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب الفظائع التي أجبروا على ارتكابها في أوقات الصراع. وإن الجهود مطلوبة للعمل مع الدول الأعضاء ومنظمات القاعدة الشعبية لتيسير الأمور أمام الجنود الأطفال. فالكثيرون منهم محرومون من إمكانية الحصول على التعليم والسكن الأساسي والعناية الصحية. ويصبح الأطفال الأصغر سنا، وبخاصة البنات الصغيرات، أهدافا سهلة للعنف والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر. وقد نوه التقرير الأخير لحفل فيينا لمحاربة الاتجار بالبشر بأن ارتفاع الطلب على السخرة والاستغلال الجنسي يزيد من ضعف حالة الأطفال.

ومما يتسم بالأهمية الحفاظ على صحة ورفاه الأطفال بالقضاء على التهديدات الأمنية المحتملة لرفاههم العقلي والبدني والعاطفي، وهيئة بيئة تشجع على السلامة والتنمية

على إدارته المتفوقة لدفة أعمال مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه.

بن، التي وجهت المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ترحب بالتقدم الرائع المحرز حتى الآن في تنفيذه. ونشيد إشادة مستحقة بالمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة السيدة كوماراسوامي؛ وبأعضاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن وقائده الرئيسة فرنسا، المشتركة في تقديم القرار، وبجميع الموجودين في الميدان الذين وفروا زحما جديدا لآلية المتابعة وإيصال المعلومات عن الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن أداء الآلية جدير بالثناء حقا إلى أكبر حد، ولا سيما منذ إصدار الدراسة المستقلة التي يسرت النظر بصورة مشتركة في الحالات المشار إليها في المرفق الأول الملحق بتقرير الأمين العام، والحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس المذكورة في المرفق الثاني، استنادا إلى الولاية الواردة في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١). ونشجع الفريق العامل على مواصلة العمل بروح عالمية ولايته ومعالجة جميع الانتهاكات التي أبلغت إليه معالجة مُنصفه. ونرحب بمساهمة اليونيسيف القيمة في التطور الإيجابي الذي شهدته الآلية.

ويمكن قياس التقدم المحرز بصدد حماية الأطفال المتضررين بالصراعات بالنظر إلى العدد الكبير من الأطفال المُحررين أو المُسرحين من الفئتين. ولئن كانت هذه التطورات تسرنا، فما زال يتعين عمل الكثير كيما يتحقق حلمنا المتمثل في رؤية عالم خال من الجنود الأطفال، وبدون أطفال مشوهين أو قتلى، وبدون مدارس ضُربت بالقنابل وبدون عنف جنسي يرتكب ضد الأطفال؛ عالم بدون حرب ضد الأطفال، فهم مستقبل البشرية.

ولا بد أن يتابع المجلس أداء أعماله بلا كلل بإبقاء الضغط على الأطراف في الصراعات. ودون التقليل من شأن مزايا الحوار الذي دعا إليه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، نرى أنه لا يمكن أن نسمح بأن يبقى لدينا أكثر من ١٥ طرفا في صراعات تواصل، بدون عقاب، انتهاك حقوق الأطفال بطرق شتى، بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا لإقناع تلك الأطراف بالتوبة.

لقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية في القيام بدور نشط في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وتحتاج المحكمة إلى تعاون الدول لتحقيق أهدافها. ونهني المحكمة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة على إنشائها.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يسمح بعد الآن، من جانبه، بحالات التحدي لسلطته إذا كان يعتزم المحافظة على مصداقية الآلية ومصداقيته هو ذاته في ما يتصل بممارسته للسلطات المخولة له بموجب الميثاق. وتعتمد فعالية المجلس إلى حد كبير على ديناميته الداخلية.

وربما توجد اختلافات بصدد تفسير القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقرارات سابقة، ولكننا لم نتصور في وقت صياغة القرار أن الفريق العامل سيحرم من قدرة فرض تدابير تستهدف الأطراف التي تنتهك حقوق الأطفال بمجرد التحقق من وقوع الأعمال الجنائية.

إننا نجد أنفسنا في موقف، كان في عام ٢٠٠٦ ماثرا اهتمام مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة، الذي أكد في التوصية الأولى من تقريره على التفاوت بين أهداف ومقاصد الآلية وغرضها الأصلي، من جهة، وبين حقيقة مؤداها، من حيث الممارسة، أن هناك تركيزا شديدا على توثيق الانتهاكات التي يتم التحقق منها وأن

ونطلب إلى أعضاء المجلس أن يعملوا بقوة لتعزيز التدابير الدولية من أجل حماية الأطفال في حالات الصراع من حيث الولايات والموارد المخصصة لشتى العناصر.

وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يلفت انتباه المجلس إلى ضرورة أن يشارك بقدر أكبر في إعادة تأهيل الأطفال ضحايا سوء المعاملة في حالات الصراع لضمان عدم ترك المجتمعات المحلية الفقيرة لتتصدى وحدها للصدمة البدنية والنفسية التي تصيب هؤلاء الأطفال.

وينبغي إيلاء كل الاهتمام الواجب لحالة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في سياق جهود بناء السلام وينبغي أن يسهم المجتمع الدولي بقدر أكبر في إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع وذلك بضمان تلقيهم ما يحتاجون إليه وما يستحقونه من تعليم ودعم إذا أريد لهم أن يترعرعوا ويحققوا إمكاناتهم البشرية بصورة تامة. وما على المحك هو استقرار بلدانهم في المستقبل، والمناطق التي تقع فيها بلدانهم، والسلام والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد كافاناغ (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية):** ترحب أيرلندا بهذه الفرصة التي أُتيحت لها لمخاطبة مجلس الأمن بشأن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. ونعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولحكومة فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن هذا الموضوع الهام جدا.

ومنذ أن أدرج موضوع الأطفال والصراعات المسلحة بصورة رسمية في جدول أعمال مجلس الأمن في عام

المجلس لم يتخذ بعد إجراء، وذلك بالرغم من فداحة الانتهاكات.

تلك هي الحالة بالرغم من أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ذات الصلة. وينص القرار في الفقرة ٨ (أ) من منطوقه على أن المجلس قرر جملة أمور، منها أن يناط بالفريق العامل تقديم توصيات بشأن التدابير الممكن اتخاذها لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة؛ ويعيد المجلس في الفقرة ٩ تأكيد اعتزامه النظر في القيام، من خلال قرارات تخص بلدانا بعينها، بفرض تدابير متدرجة ومحددة الأهداف على الأطراف في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال المجلس والتي تنتهك القانون الدولي الساري في ما يتصل بكفالة حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة وتوفير الحماية لهم.

تقدم هذه الفقرات قدرا كافيا من الحرية للفريق العامل لكي يقترح تدابير ضد الأطراف المشاركة والمجلس الأمن لكي يجد الصيغة الملائمة لمتابعة هذه المقترحات. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من تعبئة الإرادة السياسية اللازمة للاستفادة على النحو الأوفى من إمكانات القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

إذا كان الفهم العام مفاده أن الأحكام المذكورة آنفا تتناول حصريا الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وإذا خلصنا من ذلك إلى أن الآلية تفتقر إلى القدرة على اتخاذ إجراءات ضد الأطراف في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس، عندئذ يتعين على المجلس أن يسد هذه الثغرة. ومن الأفضل التبكير بذلك حتى لا تستند ممارسة المعايير المزدوجة في جهوده الرامية إلى حماية الأطفال في الصراعات المصلحة.

الصراعات من خلال زيارتها الميدانية وإبقاء هذه المسألة على رأس جدول الأعمال الدولي.

وأيرلندا تقر بالحاجة إلى النهوض بنهج واسع النطاق إزاء هذه المشكلة، وفي هذا الصدد، فإنها تؤيد بالكامل أنشطة اليونسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن عمل مكتب الممثل الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والسلطات الوطنية.

نود أيضاً أن نشدد على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد الأطفال، بما في ذلك أولئك الذين يجندون الأطفال، من العقاب.

وأيرلندا تسترعي الانتباه إلى قيام الاتحاد الأوروبي بوضع مبادئ توجيهية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، يمكن أن تستفيد منها أطراف أخرى، وإدماج هذه المسألة في السياسات الإنمائية والإنسانية للاتحاد. وفي إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، أدمجت هذه المسألة أيضاً في عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات الخارجية، مثل قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، الموجودة حالياً في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بموجب ولاية من مجلس الأمن.

إن الأطفال المتضررين بالصراع المسلح عادة ما يكونوا بين الضحايا المتكررين للانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان. وخلال الصراع المسلح، تتعرض الفتيات بشكل خاص لانتهاكات واسعة النطاق - ومنهجية في بعض الأحيان - لحقوق الإنسان القائمة على نوع الجنس، وتترك آثاراً عميقة. وأيرلندا بصفتها رئيس شبكة الأمن البشري، فقد اختارت التركيز على موضوع العنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي هذا الصدد، نشير بشكل

أسفرت مشاركة المجلس بصورة تدريجية عن تحقيق مكاسب كبيرة للأطفال.

وتؤيد أيرلندا تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، نرحب بالتقارير السنوية التي يعدها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن. وإنشاء الفريق العامل دليل أكيد على التزام المجتمع الدولي بمعالجة تلك القضية على أعلى مستوى.

وأيرلندا ترحب باعتماد الفريق العامل، برئاسة الممثل الدائم لفرنسا، استنتاجات عملية، تتضمن شروطاً وتوصيات محددة على نحو متزايد. وهذه تذكر الدول بالتزاماتها وتشجعها على اتخاذ إجراءات لتعزيز حماية الطفل. ونشير إلى أنه في كثير من الحالات، كان لهذه الاستنتاجات أثر إيجابي بالفعل، بما في ذلك ما يتعلق بانخفاض أعداد الأطفال المجندين والحوار المعزز بين الأطراف في الصراعات والأمم المتحدة. وأيرلندا تطالب كل الأطراف بتنفيذ استنتاجات الفريق العامل. كما ندعو مجلس الأمن والأمين العام بالنظر في ضرورة إعطاء الفريق العامل الوسائل المطلوبة لتمكينه من مواصلة عمله لصالح الأطفال بفعالية وشفافية.

وأيرلندا هي الرئيس الحالي لشبكة الأمن البشري، وسوف تشغل هذا المنصب حتى أيار/مايو ٢٠٠٩. والآخر الضار والواسع النطاق الذي تحدته الصراعات المسلحة على الأطفال كان من المسائل ذات الأولوية التي اضطلعت بها هذه الشبكة منذ إنشائها قبل عشر سنوات تقريباً.

وما زلنا نؤيد بشدة العمل القيم الذي تضطلع به السيدة رادىكا كوماراسوامي، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على السيدة كوماراسوامي ومكتبها لجهودهما الدؤوبة في رفع مستوى الوعي، والانخراط مع الأطراف في



**السيد بارنز (ليبريا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية. وبالنظر إلى أن بلدي، ليبريا، قد خرجت لتوها من دراما مأساوية وقع أطفالها خلالها ضحايا حرب أهلية وحشية، فإنني أشعر بواجب أخلاقي لأضم صوتي إلى المناشدة الملحة للمجتمع الدولي عموماً، وإلى هذه الهيئة بالذات، من أجل إيجاد حلول عملية وفعالة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة.

بالنسبة لي شخصياً، فإن مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة والآثار العميقة المترتبة عليها بالنسبة للأطفال الذين يجدون أنفسهم في أتون الصراع المسلح - إما كضحايا أبرياء أو كمقاتلين مسلحين مجندين ومدربين على ممارسة عنف لا يوصف ضد زملاء لهم في البشرية - ليست مفهوم مجرد. ونتيجة لصراعنا الأهلي، فقد تعرفت أنا شخصياً على قلة من الأطفال كانوا جنوداً في السابق، لاحظت أنهم كانوا يعانون من أضرار بدنية وشعورية.

والأطفال والشباب الذين أعرفهم وكانوا مقاتلين في السابق، هم أطفال وشباب. ومع ذلك، فمن خلال نظرة فاحصة أوثق، يمكن للمرء أن يرى ندباً وألماً في أعينهم. وعند أدنى استفزاز، قد يلجأ هؤلاء الأفراد إلى العنف لأنهم دربوا للرد على أي حالة تقريباً بالعنف الوحشي. وإنسانية هؤلاء قد دفنت تحت قناع قاس خال من أي شعور.

لقد التقيت شاباً ليبرياً خلال فترة استراحة قصيرة من القتال. وطلب مني عملاً، وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقيتها بأنه مجند سابق، فقد كنت أريد مساعدته. وعليه، فقد أسندت إليه عملاً. ومعظم جيراني لم تكن لديهم أي رغبة في التعامل مع هذا الفتى المسكين، بل عاملوه كشخص منبوذ. وبمرور الوقت، بدأنا نتجاذب أطراف

خاص إلى الفقرة ١٦٠ من تقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/757)،

”بأن يعطي مجلس الأمن قدراً متساوياً من الأهمية لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة بحيث لا تقتصر على تجنيد واستخدام الأطفال بل وتشمل أيضاً قتل الأطفال وتشويههم والاعتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي الخطير والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات وحرمان الأطفال من المساعدات الإنسانية“.

إن القرارات المتعاقبة لمجلس الأمن قد أقرت كذلك بوجود هذه الانتهاكات الجسيمة. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعترف بحقوق الإنسان للفتيات وحقهن في الحماية، بما في ذلك الحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس، لا سيما الاعتصاب والانتهاكات الجنسية الأخرى. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعترف أيضاً بالاحتياجات الخاصة للفتيات في حالات ما بعد الصراع وضرورة مراعاة حقوق الفتيات واحتياجاتهن في تصميم برامج السلام واتفاقات السلام ومخيمات اللاجئين والنازحين، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. ومؤخراً، يبرز قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) استهداف الفتيات عن طريق استخدام العنف الجنسي ويطالب كل الأطراف في الصراعات المسلحة باتخاذ التدابير الملائمة لحماية المرأة والفتاة من العنف الجنسي.

وختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على أن أيرلندا ملتزمة بالعمل الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الوطنية والإقليمية الأخرى ذات الصلة للتخفيف من معاناة الأطفال في الصراع المسلح ووضع حد للانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الأطفال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل ليبريا.

المتحدة - التي تمثل أفضل أمل في عالم آمن، وحر، وعادل، ومزدهر - لاتخاذ الإجراءات الجريئة والشجاعة اللازمة لحماية أطفالنا ومستقبل كوكبنا. وبوسعنا أن نختار اتخاذ تلك الإجراءات الجريئة والشجاعة الآن وعلاج هذه المحنة أو أن ندفع الثمن الباهظ المتمثل في مستقبل عنيف وغير مضمون. إن الظاهرة التي تنتج الأطفال الضحايا والقتلة اليوم إذا ما تُركت لحالها لن ينتج عنها إلا البالغين الضحايا والقتلة غدا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

**السيدة رودريغز (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** إن الوفد المكسيكي ممتن لفيتت نام على عقد هذه المناقشة العامة بشأن موضوع عظيم الأهمية في جدول الأعمال الدولي وعظيم الأهمية في جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتلاحظ المكسيك بقلق أن الغالبية العظمى من الضحايا في الصراعات المسلحة لا تزال من المدنيين، وخاصة الأطفال، الذين عانوا من القتل والتشويه المتعمد وكذلك من الاستخدام العشوائي للقوة، في انتهاك للقانون الدولي المعمول به.

وتشيد حكومة بلدي بأعمال المثلة الخاصة للأمم العام للأطفال والصراعات المسلحة، والفريق العامل المعني بهذا الموضوع واليونسيف في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولكن بالرغم من تلك الجهود، تأسف المكسيك على أن حالة الأطفال في البلدان التي تدور فيها صراعات مسلحة لا تزال خطيرة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل للقضاء على هذه المشكلة.

وتؤيد المكسيك دعوة مجلس الأمن، المكررة في البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير، إلى اعتماد استراتيجية

الحديث. وأبلغني صديقي الشاب كيف تم الدفع به إلى حرفة القتل.

لم يكن عمره يتجاوز ١٠ سنوات عندما أغار المتمردون على قريته وقتلوا أبويه أمامه. وبعد أن أصبح يتيماً، سرعان ما حثه البعض على الانضمام إلى مجموعة أخرى من المتمردين، في إطار ما كان يشار إليه على أنه "وحدة الصبية الصغار"، وذلك للانتقام لأسرته ولكي يبقى على قيد الحياة. وفي البداية، زوده قادة المتمردين بمقلاع وسيف. وكان يرمي هدفه بحجر من خلال المقلاع قبل أن يجيز على الضحية بتمزيق جثته بالسكين إرباً إرباً. وفي نهاية المطاف، وعلامة على اكتمال نضوجه كقاتل، يُهدى إليه مدفع رشاش.

وخلال معظم أحاديثي مع هذا الشاب كانت تعتريني حالة من الوجوم. غير أنني سألته ذات يوم إن كان يندم على شيء. فقال لي، "مرة واحدة فقط. ذات مرة، توصل إلي رجل عجوز ألا أقتله، وأطلقت عليه النار، مع ذلك". وبدأ صديقي الشاب كمن تطارده أشباح. فإنسانيته قد سُلبت منه. وإن كان هذا مجرد مثال واحد، فهناك أمثلة أخرى لا تعد ولا تحصى لأطفال حول العالم تورطوا في صراعات مسلحة أو تضرروا بها بشكل مباشر.

إن عالمنا يغدو باستمرار مكاناً أصغر بفضل الظاهرة التي نسميها جميعاً العولمة. وأقول إن العولمة سيف ذو حدين. وللأسف أن تختار بين أن تكون على الحد القاطع أم على الحد النازف من سيف العولمة. وإذا لم نقر، نحن الجيل الحالي، بحقوق أبنائنا - الذين يمثلون المستقبل - يمكننا أن نتأكد من أن الحد النازف سيكون القوة المهيمنة في مستقبل إنسانيتنا المشتركة.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة بالنيابة عن أطفال العالم ليناشد الضمير الجماعي والأخلاق الجماعية للأمم

إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والمحاكمة. ونحن نؤيد أيضا فكرة أن يستمر المجلس في اعتماد جزاءات محددة ضد أطراف الصراع التي ترتكب جرائم خطيرة ضد الأطفال، متجاهلة توصيات الفريق العامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأشير إلى أن المكسيك تدين أي عمل من أعمال الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي يرتكبه موظفو الأمم المتحدة، ويكون فيه النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين. وفي ذلك الصدد، يحث بلدي الدول الأعضاء على الإسراع بجهودها لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بمساعدة ودعم ضحايا هذه الأعمال ليجد الأطفال التفهم والدعم اللذين يحتاجان إليهما.

أخيرا، إننا نؤكد على أملنا في أن تساعد دعوة مجلس الأمن أطراف الصراع الموضحة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2007/757) إلى صوغ وتنفيذ خطط عمل ملموسة لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة على تعزيز الإطار العام لعمل المنظمة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيدة ليلي راتسيفاندرياهافانا، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي.

**السيدة راتسيفاندرياهافانا** (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشارك جميع المتكلمين السابقين الذين تكلموا عن هذا الموضوع الأساسي منذ الصباح مشيدين بالرئاسة الفيتنامية على مبادرتها لعقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به ممثلة الأمين العام الخاصة، السيدة رادريكا كومارساوامي، وبالإسهامات القيمة المقدمة في مناقشة اليوم من السيدة آن فينيان، والسيدة كاثلين هنت والسيد إدموند موليت.

واسعة النطاق لمنع الصراع تعالج بطريقة شاملة الأسباب الأساسية للصراعات المسلحة بغية ضمان حماية أفضل للأطفال في الأجل الطويل.

وفي الوقت نفسه، يشيد بلدي بالعزيمة التي عبّر عنها مجلس الأمن بأنه سيواصل إدراج أو زيادة أعداد المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، ويعيد التأكيد على أهمية إدراجها أيضا في برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وفي ذلك الصدد، تولي المكسيك أهمية كبرى لإدراج مسألة حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم في مفاوضات السلام، وتسريح الأطفال المجندين خلال أي صراع ولتطبيق تدابير المنع لضمان عدم تجنيدهم مرة أخرى أو معاناتهم من عمليات الانتقام.

وتود المكسيك أن تؤكد قلقها من أن الأطفال لا يزالون الضحايا الرئيسيين لزيادة الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية في البلدان التي توجد فيها صراعات مسلحة، وآثارها على الحالة فيما بعد الصراع. ولذلك نحن نحث الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية في المؤتمر الذي سيعقد في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر.

وترى المكسيك أن من الأساسي مكافحة إفلات الذين ينتهكون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من العقاب لأنهم يواصلون تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة وارتكاب جرائم أخرى خطيرة، مثل قتل الأطفال وتشويههم، والانتهاكات الجنسية، وعمليات الاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول الإغاثة الإنسانية إلى الأطفال. وفي ذلك الصدد، يشدد بلدي على أهمية محاكمة أولئك المسؤولين عن هذه الجرائم في المحاكم الوطنية أو المحاكم الدولية أو أن يحالوا حتى

كل أشكال الإساءة والإهمال والاستغلال والعنف. وتركز خطة العمل على إطار التشريعات والسياسة العامة، والإطار المؤسسي، وحشد وتسخير الموارد لأفريقيا الملائمة للأطفال، والتمتع بالحق في التعليم وفي الحماية.

وهيئات وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، مثل مجلس السلام والأمن، وبرلمان عموم أفريقيا، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، فضلا عن كل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، تعمل بدأب أيضا في مسألة الأطفال في الصراع المسلح.

ولكن رغم تلك الجهود ما زالت جيوب من المقاومة لسياسة الاتحاد الأفريقي بعدم التسامح المطلق تجاه استخدام واستغلال الأطفال في الصراع المسلح موجودة ويمكن ملاحظتها في شتى حالات الصراع في مختلف أنحاء القارة.

مسألة الأطفال والصراع المسلح مسألة تحظى بالتأكيد بإدانة إجماعية وتترتب علينا عنها مسؤولية مشتركة عن تقوية الاستجابات في سبيل استئصالها التام. وفي ذلك الصدد أود أن أدلي ببعض نقاط.

أولا، في أفريقيا وفي أنحاء العالم الأخرى، تتحمل الجماعات المسلحة المتمردة غير القانونية وحدها المسؤولية عن استخدام واستغلال الأطفال في الصراع المسلح. واستجابتنا يجب أن تشمل بالتالي تقوية الاستراتيجيات المصممة بصورة خاصة لاستهدافها.

ثانيا، مسألة الأطفال في الصراع المسلح مرتبطة بتعرض الأسر للخطر وضعفها بسبب الفقر. لذا يكون من الأهمية الحاسمة أن يولي مجلس الأمن دعمه التام لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات الكوكبية الأخرى لاستئصال الفقر.

لقد قيل الكثير منذ أن بدأنا المناقشة صباح اليوم، وقد شدد جميع ممثلي البلدان الأفريقية على الأهمية البالغة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد ظلت الدعوة إلى سياسة عدم التسامح المطلق إزاء تجنيد الأطفال والانتهاكات والفظائع التي يعاني منها الأطفال مستمرة منذ اتخاذ القرار ١٦٥٩ (LXIV) من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، أخذت أحكام ذلك القرار مرة أخرى في نصوص أساسية أخرى شتى للاتحاد الأفريقي. والتزام زعماء الاتحاد الأفريقي يتجلى في المقام الأول في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وفي النداء الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل المساعدة، وفي الامتناع عن تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، وفي توفير التعليم للأطفال الجنود السابقين وتقديم المساعدة لهم، وفي تهيئة برامج التدريب الإقليمية لأفراد القوات المسلحة، وفي إنشاء ممرات سلام آمنة أثناء الصراعات المسلحة لحماية الأطفال وللمساعدة الإنسانية.

(تكلم بالانكليزية)

أفريقيا كانت أول منطقة تعتمد صكا شاملا بشأن حقوق الأطفال هو الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي اعتمد في عام ١٩٩٠، بعد سنة من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وتبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضا الموقف الأفريقي المشترك المعنون "أفريقيا الملائمة للأطفال"، الذي تضمن تفاصيل الأولويات الرامية إلى تحسين حياة الأطفال، بما في ذلك الحق في الحماية في حالات الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي. وفي عام ٢٠٠٧، جرى تنظيم مؤتمر في مصر لاعتماد دعوة إلى العمل المتسارع لتنفيذ خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وبموجب تلك الوثيقة اتفقت الدول على حماية الأطفال من

في القرارات الأخرى، ومنها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).  
 ”ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته القوية والمتواصلة للاستمرار في تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الساري، وقتل وتشويه الأطفال، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات من قبل الأطراف في النزاعات المسلحة، ويسلم في الوقت ذاته بأن تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) قد حفز بالفعل على إحراز تقدم، مما أسفر عن إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك من خلال جملة أمور منها إقامة حوار أكثر انتظاما بين فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والأطراف في النزاعات المسلحة بشأن تنفيذ خطط عمل محددة زمنيا.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على ضرورة تقييد الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، وضرورة أن تمتنع الجماعات المسلحة من غير الدول عن تجنيد أو استخدام الأطفال في الأعمال القتالية، ويحث الدول التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك أو تنضم إليها على أن تنظر في القيام بذلك.

”ويرحب مجلس الأمن بالاستمرار في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والنزاع المسلح، وبخاصة الجهود التي مكنت من تنفيذ الآلية في جميع الحالات الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام الأخير (S/2007/757)، ويدعو الأمين العام، حسب

ثالثا، وطأة تورط الأطفال في الصراع المسلح واستغلالهم تمتد إلى ما يتجاوز شخص الضحية. لذا يتسم بأهمية حاسمة دعم جهود الحكومات والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لأنها أول من يتحمل المسؤولية عن تأهيل الضحايا وإعادة اندماجهم.

رابعا، كما جاء في البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2008/6)، يتسم حشد الموارد الضرورية وتوفير إمكانية استفادة الأطراف منها بأهمية حاسمة لتيسير تنفيذ كل التوصيات المقدمة من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي بأسره.

(تكلم بالفرنسية)

ختاما، أود أن أؤكد على تصميم الاتحاد الأفريقي على العمل مع المجتمع الدولي برمته لكفالة أن تترجم سياسة عدم التسامح المطلق مع تجنيد الأطفال والإساءات التي يتعرضون لها إلى واقع في أفريقيا، وفي كل أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بعد المشاورات التي أجراها مجلس الأمن في ما بينهم، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بمواجهة الأثر الواسع النطاق للنزاع المسلح على الأطفال، وتصميمه على ضمان احترام وتنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وبيانات رئيسه المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/33) و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/48) و ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/6)، التي توفر إطارا شاملا لمعالجة مسألة حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وكذلك الأحكام المتعلقة بالأطفال الواردة

تيسير القيام بتنسيق أفضل بين شركاء الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات، وتعزيز الحوار مع الأطراف في النزاعات بشأن تنفيذ القانون الدولي الساري، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبالتالي كفالة وجود التزامات ملموسة بحماية الأطفال.

”ويشيد مجلس الأمن أيضا بالعمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، في حدود اختصاصات كل منها، ومستشارو حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية بالتعاون مع الحكومات الوطنية والأطراف المعنية في المجتمع المدني، في تعزيز أنشطة فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالرصد والإبلاغ وحماية الأطفال على الصعيد الميداني، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ومتابعة الاستنتاجات ذات الصلة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاع المسلح.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور الهام الذي يؤديه التحقيق في مناطق النزاعات المسلحة كوسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في وقف ومنع تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال، ويهيب بجميع الأطراف المعنية كفالة الإدماج المنهجي لجميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وكذلك المسائل المتصلة بالأطفال، في كل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التشديد بصفة خاصة على عنصر التحقيق.

الاقتضاء، إلى أن يصل بهذه الآلية إلى أقصى درجة ممكنة من الكفاءة، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”ويرحب مجلس الأمن بمواصلة نشاط فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على النحو المبين في عدة وثائق منها التقرير الأخير لرئيسه (S/2008/455)، ونظرا لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في عدد متزايد من حالات النزاع المسلح، يطلب إلى الأمين العام توفير دعم إداري إضافي كي يستمر الفريق العامل في الاضطلاع التام بولايته بصورة فعالة.

”ويدعو مجلس الأمن فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى الوصول إلى استنتاجات توفر توجيهها واضحا للأطراف في النزاعات المسلحة والأطراف الدولية المعنية بشأن الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها لكفالة احترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبخاصة قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، واقتراح توصيات فعالة تستند إلى آخر المعلومات الموضوعية والدقيقة والموثوق بها ورفعها إلى مجلس الأمن بغية تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إسناد الولايات المناسبة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها فريقه العامل لتحسين أساليب عمله ويشجعه على متابعة القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بشفافيته وكفاءته.

”ويشيد مجلس الأمن بالأعمال التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة راديكا كوماناسوامي، ويشدد على أهمية الزيارات التي أجرتها للبلدان في

”ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير القادم للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح، ويعيد تأكيد استعداده لمواصلة استعراض الأحكام ذات الصلة في قراراته بشأن الأطفال والتزاع المسلح، بالاستناد إلى أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بهدف زيادة تعزيز الإطار الشامل لحماية الأطفال في حالات التزاع المسلح“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت  
الرمز S/PRST/2008/28.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيده على ضرورة أن تركز جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومات والجهات المانحة، تركيزاً أقوى على الآثار الطويلة الأجل للتزاعات المسلحة على الأطفال، وعلى العراقيل التي تحول دون إعادة تأهيلهم وإدماجهم تماماً في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك من خلال جملة أمور منها مواجهة ضرورة توفير الرعاية الصحية اللائقة، وتشجيع تبادلها للمعلومات بشأن البرامج والممارسات الفضلى، وكفالة توفر الموارد الكافية والتمويل والمساعدة التقنية لدعم الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية في مجال حماية الأطفال ورفاههم، وكذلك البرامج المحلية، مع مراعاة مبادئ باريس بشأن حماية الأطفال من التجنيد بصورة غير مشروعة من قبل القوات أو الجماعات المسلحة، بغية كفالة الاستدامة طويلة الأجل لاستجابتها من خلال برامج لإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بقوات أو بجماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، ونجاح تلك البرامج.